المحاضرة الرابعة

اللغة العربية
في القرن الحادي والعشرين، في المؤسسات التعليمية في فلسطين
الواقع والتحديات واستشراف المستقبل

الأستاذ الدكتور محمد جواد النوري

أستاذ في العلوم اللغوية– عميد البحث العلمي

جامعة النجاح– نابلس– فلسطين

الثلاثاء 22 ربيع الآخر 1426هـ 31 أيار 2005م

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

فهذه دراسة تحاول وصفَ المشهد اللغوي للعربية في فلسطين، وتصويرَ المُناخ الواقعي لذلك المشهد في المؤسسات التعليمية الفلسطينية. ويأتي الحديث عن هذا الموضوع، في فلسطين، وفي غيرها من أقطار العروبة الشقيقة، ونحن في مستهل عصر جديد، هو القرنُ الحادي والعشرون، الذي يتَّسم، كما هو معروف، بثورة المعلومات، وتفجرِ الإمكانات والطاقات في ميدان البحث والدرس، وما يستتبعه ذلك من كشوف وابتكارات في كل مجالات الحياة الإنسانية والعلمية.

لقد أضاف مجمع اللغة العربية الأردني إلى مآثره الجمة، مأْثُرةً جديدة عندما خصَّص موسمه الثقافي الثالث والعشرين للحديث عن قضية خطيرة من قضايا وجودنا، ومعْلَمٍ بارز من معالم هويتنا، ونعني بها اللغة العربية، التي تعدُّ عنواناً لهذه الأمة، بل أحدَ مقوماتها الرئيسة.

وإذا كان الحديث عن اللغة العربية، وما تعرضت له في الماضي، على يد أبنائها حيناً، وعلى يد أعدائها أحياناً أخرى، من سوء استعمال، أو عدوان، أدى إلى إضعافها، وتراجعها، فإن الحديث عنها الآن، ومناقشة وضْعها في ظل ما تتعرض له الأمة العربية من هجمة تدميرية، تستهدف مقومات وجودها، ومن طغيان عولمة شرسة، تبتغي طمس معالم حضارتها، يبدوان لنا أكثر إلحاحاً، وأشدَّ أهمية، وبخاصة أننا نقف، في الوقت الحاضر، في الخندق الأخير للدفاع عن وجود هذه الأمة، وكرامتها، والذود عن شرفها، ورمز عزتها.

إنَّ المشهد اللغوي، الذي يجسد واقع اللغة العربية في فلسطين، لا يختلف، فيما نرى، كثيراً عن أمثاله في الأقطار الشقيقة الأخرى، وإذا كان هناك ما يوحي بخلاف، أو فرق بين مشهد لغوي وآخر، بين قطرين عربيين أو أكثر، فإنَّ مردَّ ذلك يعود، في رأينا، إلى خصوصية المناخ والظروف التي يعيشها قطر ويميزه من غيره، أما في الثوابت الفكرية، والاجتماعية، والنفسية، أو، لنقل، الحضارية، بصفة عامة، فإن المشهد واحد، أو متشابهٌ إلى حدٍّ كبير. من هنا، فإن الحديث، في هذا الموسم الثقافي المبارك، عن لغتنا، وما تواجهه من ظروف أبعدتها عن خطَّها، وحالت دون قيامها بالدور الحضاري المأمول منها، سوف يأتي، في ائتلاف خيوطه وخطوطه أو اختلافهما، معبراً عن همٍّ وطني وقومي مشترك، يجتاح الأمة العربية، ويؤرقها، وباحثاً، في الوقت نفسه، في ضمير هذه الأمة، عن حلٍّ يشفيه من ألم وجعه، وينقذه من عمق وهدته.

إن هذه القضية، التي يطرحها الموسم الثقافي لمجمع اللغة العربية الأردني، للمناقشة والتداول، تحمل، في طياتها، حساً وطنياً، وإحساساً قومياً لدى القائمين عليه، والمخططين له، في محاولة منهم لجمع شمل هذه الأمة بعد انفراط عقدها، وانفلات أمرها، وضياع هيبتها، وذلك بمخاطبة وجدان الأمة في عنوان بقائها، ورمز وجودها، المتمثل بهذه اللغة الشريفة التي تجمع بين أبنائها رغم كل عوامل الفرقة، وأسباب الاختلاف.

لذا، فإن أهمية هذه القضية، تستدعي من الباحث فيها أن يكون دقيقاً وأميناً في وصف الواقع المعيش للغتنا، وهذا يتطلب منه أيضاً أن يضع إصبعه على الجرح النازف في جسد هذه اللغة، باحثا عن أسبابه الحقيقية والواقعية، ومجتهداً في وصف

الحلول العلمية والعملية له، على أمل إيقاف هذا النزف الذي يستهلك، دونما شك، طاقة الأمة في أهم مقومات وجودها، وهو اللغة.

وإذا جاز لأية لغة أن تبتلى بالتراجع والضعف، وأن تُمتحن بالانحدار والوهن، فإن اللغة العربية يجبُ أن يعصمها أبناؤها من الارتكاس في مثل هذه الآفات، وأن يرتقوا بها إلى حيث يجب أن تكون دائما، فهي لغة القرآن العظيم.

وقد جاءت هذه الدراسة مشتملة على مدخل خُصَّص لوصف واقع المشهد اللغوي للعربية في المؤسسات التعليمية في فلسطين، ثم تمَّ الانتقال، بعد ذلك، إلى الحديث عن التحديات التي تواجهها لغتنا في فلسطين، وهي تحدَّيات عامة تواجه، فيما نظن، اللغة العربية في كل الأقطار الشقيقة، وإن كان التحدي عندنا، هنا في فلسطين، يأخذ بعداً خاصاً وخطيرا متمثلاً في تلك الهجمة العبرية الشرسة على لغتنا العربية.

وفي النهاية، فقد حاولت هذه الدراسة أن تضع بعض التوصيات والإضاءات والاجتهادات كي تكون معالم وصوى يمكن الاستئناس بها، أو ببعضها، ونحن بصدد استشراف مستقبل نرجو له أن يكون واعداً، وأن يكون قادراً على انتشال هذه الأمة ولغتها من وهاد حاضرها إلى سفوح غدها.

مدخل:

تعد اللغة العربية، شأنها شأن غيرها من اللغات، الوسيلة الرئيسة التي يستخدمها أبناؤها في عملية التواصل، وفي عملية التعبير عن كل ما يجيش في خواطرهم من أحاسيس ومشاعر، وعن كل ما يدور في أذهانهم من معانٍ وأفكار، وعن كل ما يحتاجون إليه، في حياتهم، من متطلبات ذاتية واجتماعية.

وكانت هذه اللغة، علاوةً على ذلك، الوعاءَ التاريخيَّ الكبير الذي صبَّ فيه الإنسان العربيُّ، عبرَ مراحلِ التاريخ المختلفة، خلاصةَ تجاربه في الحياة، وجسّد فيه أسْمى ما وصل إليه من خبرات ومعلومات.

وليس ثمَّة شكٌّ في أنّ اللغة – أي لغة – تعدّ صورة دقيقة من حياة أصحابها، ترقى برقيهم، وتتخلف بتخلفهم. ولا أدلَّ على ذلك من أن العرب، عندما كانوا يحيوْن في ظلّ الحضارة العربية الإسلامية الزاهرة، كانت لغتهم تواكب تلك الحضارة بتألق وازدهار مماثلين، ولكنهم عندما ارتضوا لأنفسهم حياة التخلف والانحسار الحضاريّ، وجدنا هذه اللغة الشريفة تقبع، مقرورة، في زوايا باردة مظلمة، راضيةً بنشوة اجترار الماضي، دونما إضافةٍ حقيقية منها، تجاري – في قانون صراع البقاء – تحديات هذا العصر التقني، الذي تحيا في ظلاله، ولكنها لا تواكب تطوره، ولا تفيد من إمكاناته.

ولما كان أبناؤنا، من التلاميذ والطلبة في فلسطين، هم الأمل لهذه الأمة في خلاصها من ربقة الاحتلال البغيض الجاثم على صدورنا، والرجاء لها في بناء مستقبلها بكل ما يحمله من أشواق، فقد كان لزاماً على واضعي مناهج التعليم لمبحث اللغة العربية عندنا، في فلسطين، أن يضعوا، نصب أعينهم، عدة اعتبارات ومنطلقات، لعل من أهمها ما يأتي:

١. إن اللغة العربية هي الوسيلة والغاية معاً؛ فهي الوسيلة المرنة والطيعة التي يستخدمها الإنسان العربي للتعبير عن فكره، وإحساسه، وحضارته، كما أنها العامل الرئيس الذي يشكل هويَّة هذا الإنسان في تطلعاته نحو إدراك العالم من حوله؛ وهي، في الوقت نفسه، الغايةُ التي يسعى أبناؤها إلى الحفاظ عليها بكل ما يقومون به من بحث، ويضطلعون به من درس، من حيث كونُها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، فكانت به منطلق نشاط عقلي، وروحي، وأدبيّ، ومادي، أفرز حضارة إنسانية شاملة، هي الحضارة العربية الإسلامية.

٢. إن ماضيَ الأمة العربية ولغتَها، هما مصدر اعتزاز أبنائها، بيد أن هذا الاعتزاز يجب ألاّ يصرفهم عن الواقع المؤلم، الذي تعيشه لغتهم، في مواجهة تحديات الحاضر المعاصر، بكل ما يشتمل عليه من ابتكارات، واختراعات، وتقنيَّات.

وعلى هذا، فإن اهتمامنا بواقع لغتنا، لا ينفصل عن اعتزازنا العميق بالتراث الثقافي لأمتنا، الذي نرى فيه مصدر إلهام لنا، ونحن نستشرف آفاق فجرٍ جديد، يموج طيفه بألوانٍ متعددة من دفق الفكر العلمي والثقافي العام.

٣. إن بناء الشخصية الثقافية الفلسطينية، على نحو خاص، يرتكز، في ميدان الدرس اللغوي للعربية، على خصوصية يجب الاهتمام بها، وعدمُ التغاضي عنها، أو التهوينُ من شأنها، غير أن تلك الشخصية ذاتَ الخصوصية، التي فرضتها المنعطفات التاريخية لهذه الأمة، يجب ألاّ تنعزل، أو تبتعد، عن الشخصية الثقافية العربية، والشخصية الثقافية الإسلامية، والشخصية الثقافية العالمية.

وإذا كان الإنسان الفلسطينيُّ قد شاءت له الأقدار أن يقع فريسة احتلال صِهْيونيّ ظالم، منذ ما يقارب أربعة عقود، فإنه بقي، في صراعه المتعدد الجوانب مع العدو،

محافظاً على هويته العربية، ومتمسكاً بهويته الإسلامية، وغير غافل عن كونه جزءاً من منظومةٍ ثقافية عالمية. وكان منطلقه في ذلك، أن اللغة هي الوسيلة التي ندرك من خلالها العالم من حولنا، وأنها الأداة التي نعبر بها عن هويتنا الفردية والاجتماعية.

٤. إن الهدف المنشود من وراء العملية التربوية والتعليمية، والمتمثل في صياغة الفكر، وصقل الوجدان، يجب أن يبدأ، على نحو متدرّج، من الخطوة الأولى **لمرحلة التهيئة** ، وهي مرحلة تستغرق، حسب تصور الفريق الوطني الفلسطيني لمنهاج اللغة العربية وآدابها، الصفوف الأربعة الأولى، ثم يستمر في التطور والنماء، إلى أن يستوي على سوقه ناضجاً في **مرحلة التمكين** التي تستغرق الصفوف من الخامس إلى العاشر، **ومرحلة الانطلاق**، التي تستغرق الصفين الأخيرين، وهما الحادي عشر والثاني عشر.

ومن هذا المنطلق، فإن منهاج اللغة العربية، في مراحل التعليم المختلفة، يجب أن يستند إلى مبدأ التعليم النوعي، وليس التلقين الكميّ. وبناء على ذلك، فإن العناية والاهتمام يجب أن يتمركزا، في عملية تعليم اللغة، على البعد العمودي للمنهاج، دون إغفال إمكانات تقاطعه العفوي مع البعد الأفقي.

٥. إن اللغة العربية تستند، في وجودها وأدائها أيضاً، إلى جانبين أساسيين هما:

الجانب اللغوي العلمي، والجانب الأدبي الجمالي . ولا شك في أنَّ إغناء هذين الجانبين بالمادة العلمية والأدبية، التي تربط التراثَ بالحداثة، والأصالةَ بالمعاصرة، ثم تكاملهما معاً، من شأنه أن يمنح اللغة بعداً قومياً فيه أصالة، وبعداً إنسانياً فيه حضارة.

وتأسيساً على ما سلف، فإن منهاج اللغة العربية، في مراحل التعليم المختلفة، ينبغي أن يَثْرى من خلال رافدين رئيسين هما:

* **رافد العلوم اللغوية،** وهو رافد يجب أن يتناول فروع اللغة ومستوياتِها المختلفةَ بالدرس على نحو منهجي منظم. وإذا كانت مناهجنا التعليمية التقليدية قد وقفت، في تناولها ودرسها، عند حدود بعض القواعد والقوالب الصرفية والنحوية النَّمطية، في الأعمّ الأغلب، فإن المنطق التاريخي يستدعي الآن القيام بتنمية لغوية شاملة، آخذة من التقنيَّات الحديثة، في عصر المعلومات، الذي نتفيأُ ظلاله، بطرفٍ يمكَّنها من ولوج الدرس اللغوي بطريقة حديثة، يتمكن، الطلبة خلالها، من محاكاة اللغة الفصيحة، تاركين وراء ظهورهم، ما أمكن، المألوف الدارج من الأنماط العامية السائدة.

ويترتب على ذلك، أن نبدأ الدرس اللغوي، في مراحل التعليم المختلفة، على نحوٍ منهجي علمي سليم، نشرع فيه بتناول المستوى الصوتي للغة، ومعالجتِه بطريقة تتناسب وأعمار الطلبة في مراحل نمائهم اللغوي، ثم الانتقال، بعد ذلك، إلى المستوى الصرفي، فالمستوى النحوي، فالمستوى الدلالي، مستفيدين، في ذلك كله، من معطيات الدرس الحديث لهذه المستويات، ودونما إغفال أو تجاهل، لقدم تراثنا الراسخة في هذه المجالات اللغوية.

* **رافد الدراسات الأدبية** ، وهو رافد يتناول الجوانب الجمالية للغة، وما لها من تأثير فاعل في صقل وجدان الطلبة وأحاسيسهم.

وإذا كان تراثنا الأدبي، شعراً ونثراً، يحتوي على كنوز ثرَّةٍ في هذا المجال، فإن الواجب يحتم علينا، ونحن في مستهل قرن جديد، بل عصر جديد، أن نقوم بالانفتاح

أمام التيارات والثقافات الأدبية الإنسانية بما اشتملت عليه من إرث إنساني أصيل، وعطاء حضاري متجدد.

ومما لا شك فيه، أن مناهجنا التعليمية، في مبحث اللغة العربية، في وطننا العربي الكبير، يجب أن تستوعب الخريطة السياسية "المصطنعة" لهذا الوطن، مع إعطاء الخصوصية الوطنية، في كلَّ منهج، بُعْداً يتناسب طرديا مع أهداف الاعتزاز بالهوية الوطنية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الهوية القومية.

ولما كانت فلسطين، من حيث التاريخ والجغرافيا، هدفاً يحاول المحتلون، بأساليب شيطانية، ووسائل جنونية، طمسه أو تحويره، أو اجتثاثه، لو استطاعوا، فإن هذا الوطن يجب أن يحتل، في مناهج التعليم الفلسطيني، في مبحث اللغة العربية، ما يعزّزُ انتماءه إلى تاريخ هذه الأمة المتطاول، وما يؤكد ارتباطه بجغرافيتها الممتدة.

ويمكننا تأكيد ذلك بدراسة المساهمات العلمية، واللغوية، والأدبية لأبناء هذا الوطن عبر التاريخ، إلى جانب إخوانهم، وأبناء جلدتهم في أقطار الوطن العربي، الذين أسهموا معاً في تكوين المنظومة الفكرية والحضارية لهذه الأمة الواحدة.

6. إن دراسة اللغة، بمستوياتها المختلفة، يجب أن تكون وسيلة نقوم بتوظيفها، على نحو منهجي سليم، لخدمة الطلبة، وهم بصدد تجسيد أفكارهم، وترجمة أحاسيسهم بطريقة تتسم بالسلاسة، والسهولة، مع الوضوح والجرأة. ولا يتأتى ذلك، فيما نرى، إلا إذا كانت المادة الدراسية، لكلا رافدي التشكيل الفكري للإنسان العربي، في المجالين اللغوي والأدبي، معبّرة عن الحياة النابضة من حولنا، ومنطلقة من الواقع الزاخر بألوان الحضارة الراقية التي نحياها في كل مناحي حياتنا المعاصرة.

المشهد اللغوي للعربية في المؤسسات التعليمية في فلسطين

سوف يدور حديثنا، في هذا المحور، الذي خصّصه الموسم الثقافي الثالث والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني الموقر، حول المشهد الذي تحياه اللغة العربية، في المؤسسات التعليمية في فلسطين، في هذا القرن الذي دخلناه، مع البشرية جمعاء، منذ سنوات خمس، من حيث الواقع، والتحديات، واستشراف المستقبل.

ويمكننا تقسيم هذه المؤسسات، بصورة عامة، إلى قسمين رئيسين هما:

* مؤسسات التعليم العام التي تمثلها المدارس، بمراحلها المختلفة، والتي تديرها وزارة التربية والتعليم العالي.
* ومؤسسات التعليم العالي التي تمثلها الجامعات والمعاهد المنتشرة في ربوع فلسطين، والتي تديرها وزارة التربية والتعليم العالي أيضاً.

وإذا كان بوسعنا أن نتكلم، على نحو من التبسط، عن القسم الأخير، وهو المؤسسات التعليمية الجامعية، باعتباري عضواً في واحدة من أكبر الجامعات الفلسطينية، وهي جامعة النجاح الوطنية بنابلس، منذ مدَّة بدأت تقترب من ثلاثين عاماً، حيث عملت فيها مدرساً للغة العربية، ثم عميدا لكلية الآداب، فعميدا للبحث العلمي خلال فترتين منفصلتين، فإن بوسعي أيضا التكلمَ عن القسم الأول، الذي يتناول المؤسسات التعليمية التي تمثلها المدارس، نظراً لاشتغالي، فترة من الزمان، في هذا الميدان، مدرساً للغة العربية، ثم مشرفا تربوياً، والأهم، في هذا المجال، أنني عملت نائبا لرئيس الفريق الوطني الفلسطيني لمنهاج اللغة العربية وآدابها، ثم رئيساً وعضواً لبعض الفرق التي قامت بتأليف بعض كتب اللغة العربية، فضلاً على تقييمي لبعض تلك الكتب التي قامت بتأليفها فرق أخرى.

أولاً: مؤسسات التعليم العام الفلسطينية التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي (المدارس):

عندما وقع الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م لما تبقّى من أرض فلسطين، إضافة إلى هضبة الجَوْلان السورية، وصحراءِ سَيْناءَ المصرية، كانت مناهج التعليم بعامة، ومناهج مبحث اللغة العربية، التي نحن بصددها هنا بخاصة، موزعة بين المناهج المصرية التي كانت تطبق في قطاع غزة، والمناهج الأردنية التي كانت تطبق في الضّفة الغربية. وقد استمر الوضع على هذا الحال، حتى جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن عام 1994م، فبدأت، مع مجيء السلطة، عملية تغيير واسعة، شَمَلت مرافق كثيرة ذات صلة بحياة المواطن الفلسطيني على المستويات المختلفة، وكان من بين تلك المرافق، التي شمَلها التغيير والتطوير، مِرْفَقُ المناهجِ التعليمية، فأنشأت السلطة الفلسطينية وزارات ومؤسسات مختلفة، من بينها وزارة التربية والتعليم العالي، التي اشتملت على دوائر ومراكز مختلفة، كان من بينها الإدارة العامة للمناهج، وتم ذلك، على وجه التحديد، عام 1997م.

وقد شرعت هذه الإدارة بوضع الخطوط العريضة لمناهج المباحث المختلفة، ومن بينها منهاج اللغة العربية وآدابها للصفوف (1–12). وشرفت في أن واكبت وضع هذا المنهاج، منذ بدايته، ضمن فريق وطني كنت فيه نائباً لرئيسه، وقد ضم الفريق اثني عشر عضواً، كان تسعةُ أعضاء منهم من العاملين في الجامعات والمؤسسات التعليمية في الضفة الغربية، وثلاثةُ أعضاء من قطاع غزة.

وبدأ الفريق عمله باستعراض شمولي لمناهج اللغة العربية، المعمول بها في معظم البلدان العربية، وكنا نقضي الأيام، والأسابيع، والأشهر، ونحن نقرأ تلك المناهج، ونراجعها، للإفادة من تجارب الإخوة والزملاء واضعي تلك المناهج.

وليس من شك في أن ما قام به واضعو المناهج، في تلك البلدان الشقيقة، كان مدعاةً للفخر والاعتزاز من ناحية، كما كان موضع حفز وعَصْف ذهني لنا من ناحية أخرى.

بيد أنه، لم يدر في الذهن قطّ، أن نلتقط منهجاً بعينه من بلد عربي معين، ثم نلبسه، بطريقة أو بأخرى، العباءة الفلسطينية، رغم حاجتنا آنذاك إلى الإيقاع السريع في العمل، وذلك خوفاً من اللهوجة والترميق، وحذراً من عدم الارتفاع إلى المستوى الملائم في الإنجاز، ولاسيما أن لكل بلد عربي خصوصية معينة يركز عليها، وهو بصدد غرس الفكر، وصقل الوجدان، على نحو يتلاءم مع تلك الخصوصية، وإن كنا، في البلدان العربية جميعها، نلتقي في هموم مشتركة، واهتمامات متشابهة.

وقد انطلق قطار العمل منجزاً، في محطته الأولى، الخطوط العريضة والعامة لمنهاج اللغة العربية، وجاءت هذه الخطوط مستندة إلى أسس عامة، انبثقت من الفلسفة العامة للمجتمع العربي الفلسطيني، واستمدت مبادئها من إرثه الثقافي العام المتمثل في دينه، وقيمه، وعاداته، ومن وثيقة إعلان دولة فلسطين عام 1988م. وتتمثل هذه الأسس، كما جاءت في كتاب الخطوط العريضة لمنهاج اللغة العربية وآدابها، فيما يأتي:

أولاً: الأساس الفكري:

يهدف هذا الأساس إلى تأكيد انتماء الإنسان الفلسطيني إلى وطنه التاريخي، والجغرافي فلسطين، الذي يعلي من شأن تضحيات شعبه وعطائه الموصول، بكل فئاته

واتجاهاته، كما يحدد معالم هويته العربية الإسلامية؛ هوية تعتز بالتراث العربي العريق، والثقافة الإسلامية السمحة ذات الرسالة الإنسانية، التي تحترم إنسانية الإنسان أياً كان لونه أو عرقه أو جنسه، وتؤمن بالتقاء الثقافات، واغتنائها بعضها ببعض، دونما تعصب، أو تفريط. كما يهدف هذا الأساس أيضاً الى تأكيد أن اللغة العربية لغة عريقة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنص القرآني الكريم، والنصوص الأدبية على اختلاف عصورها، وتتمثل هذه العراقة أيضاً في ثراء اللغة العربية، وقابليتها للتطور، وفي قدرتها على التفاعل الخلاق مع اللغات المختلفة، دون أن تفقد أصالتها، وخصائصها الفنية والجمالية.

ثانياً: الأساس التربوي:

يهدف هذا الأساس إلى تأكيد أهمية التربية، ودورها المميّز في التعليم والتعلّم، من خلال الأبعاد الآتية:

١. البعد المعرفي:

يؤكد هذا البعد أن المعرفة حق أساسي لكل فرد في المجتمع، وهي تقتضي الإفادة من التطور الحاصل في وسائل الاتصال، بما يلبي حاجات المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

٢. البعد الاجتماعي:

يؤكد هذا البعد أن الفرد عضو في جماعة، ويؤمن بأن الأسرة هي نواة المجتمع؛ فبحمايتها، ورعايتها، وصون كرامتها، ينهض المجتمع، وتسود الأمة. ويعمق هذا البعدُ أيضاً روحَ التعاون في نفوس الأفراد، ويغرس فيهم احترامَ الملكية العامة، والحرص

على نظافة البيئة، ويعزّز انتماء الفرد إلى مجتمع حضاري، يهتم بسلوك الفرد ويوجهه، ويؤكد كذلك ضرورة انتماء الفرد إلى مجتمع ديمقراطي نزيه، يحارب الفساد والنزعات الفردية، ويعلي من شأن الفرد الذي يقف، بصلابة، في وجه كل أشكال التسلط والاستبداد.

3. البعد النفسي:

يؤكد هذا البعد ضرورة مراعاة الجوانب النفسية لجميع الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة، استجابة لحاجاتهم، وميولهم، ودوافعهم، كما يؤكد احترام أساليب تعلمهم لتوجيهها وتوظيفها، مع الإفادة من الدراسات التربوية الحديثة.

ثم حدد الفريق الوطني، لمبحث اللغة العربية وآدابها، الأهداف، التي يرنو إلى تحقيقها، من وراء عمله، في محاورَ متعددةٍ شملت الإنسان الفلسطيني من حيث الإيمان بالله، والارتباط بالوطن، والدفاع عنه، والاعتزاز بالهوية العربية والإسلامية، والموروث الحضاري للأمة، والتواصل الثقافي مع الحضارة الإنسانية، إلى غير ذلك من الأمور ذات العلاقة والصلة بالإنسان، وصياغتهِ على نحو متكامل.

وقد حدد كتاب الخطوط العريضة، لمنهاج اللغة العربية وآدابها، تلك الأهداف المتوخاة منه فيما يأتي:

* تعميق الإيمان بالله عزّ وجل، وترسيخُ الاعتزاز بالدين الإسلامي، عقيدةً ومنهاج حياة، واعتبار القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف مصدرين رئيسين لتقويم اللسان العربي، وتوثيق العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام.
* تقويةُ الاعتزاز بفلسطين وطناً، وشعباً، وحضارة، وتاريخاً، والتأكيدُ على جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والأمة الإسلامية، وتعزيزُ الإيمان بأهمية الذود

عن حمى الوطن فلسطين، واستردادِ ما اغتصب منه، ومواجهةِ كل أشكال الغزو، والاستيطان، والتجزئة.

* توثيقُ الارتباط بالتراث العربي الإسلامي، للإفادة منه في بناء الحاضر، واستشراف المستقبل.

* تحقيق التواصل مع البعد الإنساني في الثقافات المختلفة، من خلال الإيمان بتلاقي الحضارات، والإيمان بأن الإنسان العربي الفلسطيني جزءٌ لا يتجزأ من عالم رَحْبٍ يؤثر ويتأثر بما يستجد فيه، ويعزّز ثقته بنفسه من خلال إدراك دور الحضارة العربية الإسلامية في الحضارات العالمية.

* إدراكُ أهمية اللغة العربية الفصيحة، ودورِها الفاعل في مجالات التنمية المختلفة.

* تعميق الإيمان بأن اللغة العربية الفصيحة لغة قومية؛ فهي أساس بناء شخصية الأمة، ورمزُ وحدتها.

* تعزيز الثقة بقدرة اللغة العربية الفصيحة على استيعاب العلوم والمعارف المعاصرة، وقدرتِها على الوفاء بمتطلبات الثقافة والحضارة والعلوم المختلفة، والتعبيرِ عن حاجات الأفراد والجماعات حاضراً ومستقبلاً.

* الاعتزاز باللغة العربية الفصيحة، واعتبارها اللغةَ الرسمية في دولة فلسطين، والحرصُ على استخدامها في تحصيل المعارف كافة، فضلاً على استخدامها في مناحي الحياة المختلفة.

* الاهتمام بالحفاظ على البيئة، وحمايتها من التلوث.

* التفاعل الإيجابي مع المجتمع، وتفهمُ قضاياه، والمشاركةُ في وضع الحلول لمشاكله اليومية.

* احترام الأسرة، وإدراكُ دورها الإيجابي في خدمة المجتمع للنهوض به.

* إدراكُ أهمية دور المرأة الحيوي الفعال، ومشاركتِها الرجلَ في بناءِ المجتمع في مجالات الحياة المختلفة.

* بثُّ روح المواطنة الصالحة، وترسيخُ القيم الديمقراطية، عن طريق تعزيز الوعي بإنسانية الإنسان، وأهميةِ المحافظة على حقوقه، ونبذِ كل أشكال التمييز.

* اكتساب القيم والاتجاهات الإيجابية، مثل: التعاونِ، والتسامح، واحترامِ النظام، والحق، والعدل، والإيثار، والانتماء، والرفق بالحيوان، والعمل التطوعي، والعمل الجماعي، والمحافظة على العادات والتقاليد الإيجابية، والمحافظة على المرافق والممتلكات العامة...

* تنميةُ الإحساس بالجمال، وصقلِ الذوق، وإرهافِ المشاعر، وتوسيع الخيال البنّاء.

* ربطُ التعليم بحاجات المجتمع الآنية والمستقبلية، مع التركيز على أهمية التعليم التَّقنيّ، والعمل اليدوي والصناعي، لدى الجنسين، على حدٍّ سواء، في المجالات المختلفة.

* الاعتماد على الذات في تحصيل المعرفة، من خلال تنمية القدرات على البحث، والاستكشاف، والمطالعة الحرة، والإفادةِ من المصادر، والمراجع، والمعاجم، والموسوعات، والدوريات المختلفة.

* استخدام التقنيّات الحديثة، كالحاسوب، والإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات والمعرفة، والوسائل المعينة، ومواكبة التطورات الراهنة والمستقبلية.
* بناء المهارات اللغوية وتنميتها لدى الدارسين، استماعاً، ومحادثة، وقراءة، وكتابة.
* تنمية القدرة على فهم المسموع والمقروء بلغة عربية فصيحة، وإفهامُ الآخرين بلغة عربية صحيحة نطقاً وكتابة، بالسرعة المناسبة.
* تطوير القدرة على قراءة النصوص الأدبية المختلفة، وفهِمها، وتذوقها، وتلمسِ مواقع الجمال فيها، وتحليلها، ونقدها، بالإفادة من المناهج القديمة والمعاصرة.
* صقلُ مهارة الكتابة الصحيحة الجميلة حسب قواعد الإملاء والخط العربي، وتنمية المواهب الفنية في مجال الخط العربي.
* تنمية الثروة اللغوية، والفكرية، للتمكن من الاتصال والتواصل مع الآخرين، بلغة عربية فصيحة، بيسر، وسهولة، وتلقائية.
* تمثل قواعد اللغة العربية وأحكامها الوظيفية، إملاءً، وترقيماً، وصوتاً، وصرفاً، ونحواً، ودلالة؛ وصولاً إلى الفهم الصحيح، والقدرة على التعبير السليم.
* تنمية القدرة على التفكير العلمي، والبحث، والتحليل، والنقد، والحوار من خلال اللغة.
* تعزيز الميول، والمواهب الأدبية، وصقلها، وتنميةُ التذوق الجمالي؛ وصولاً للابتكار والإبداع.
* الإفادة من الوسائل السمعية والبصرية المتوسلة باللغة العربية الفصيحة.

وبعد ذلك، بدأت وزارة التربية والتعليم، ممثلة بالإدارة العامة للمناهج، بتجسيد الأفكار والتصورات، التي وضعها الفريق الوطني لمبحث اللغة العربية وآدابها، على أرض الواقع، فشرعت بتكليف فرق وطنية خاصة من أصحاب الكفايات العلمية، في مجال اللغة العربية، لتأليف كتب للمراحل الدراسية المختلفة، وذلك على نحو متأنٍ ومدروس، فبدأت بتأليف كتابين في كل سنة، على النحو الآتي:

- الصف الأول – والصف السادس وقد تم تأليفهما عام 2000م
- الصف الثاني – والصف السابع وقد تم تأليفهما عام 2001م
- الصف الثالث – والصف الثامن وقد تم تأليفهما عام 2002م
- الصف الرابع – والصف التاسع وقد تم تأليفهما عام 2003م
- الصف الخامس – والصف العاشر وقد تم تأليفهما عام 2004م
- الصف الحادي عشر: سوف ينتهي تأليف كتاب اللغة العربية الخاص بهذا الصف في نهاية السنة الحالية 2005م إن شاء الله تعالى.
- الصف الثاني عشر: يشرع الآن بتأليف كتاب اللغة العربية الخاص بهذا الصف، وسوف يتم إنجازه، بمشيئة الله تعالى، عام 2006م.

وفيما يتعلق بمضمون المادة الدراسية التي تضمنتها الكتب، فقد راعت فرق التأليف الخطوطَ العريضة للمنهاج كافة، وما انبنت عليه من أسس، وما يترتب على تحقيقها من أهداف، سبق لنا ذكرها.

وهنا نود تسجيل الملحوظات الآتية على مجمل العملية التي اكتملت، أو هي الآن على وشْكِ الاكتمال:

اولاً: في ميدان المطالعة والنصوص:

١. اشتملت كتب اللغة العربية، من الصف الأول حتى الصف الحادي عشر، الذي هو في طور الإنجاز حالياً، على (279) موضوعاً أدبياً. وقد توزعت هذه الموضوعات بين الشعر والنثر، وجاء النثر مشتملاً على فنون المقالة، والخاطرة، والقصة القصيرة، والطرائف والنوادر، والسير الذاتية والغيرية، والأمثال، والروايات العربية والعالمية، والرسائل، والمسرحيات والخطب والوصايا، والمناظرات.

٢. جاءت نصوص هذه الكتب، شِعْرُها ونثرُها، مستمدة، في بعضها، من التراث العربي الأصيل، الذي ينتمي إلى عصور الأدب المختلفة، كالعصر الجاهلي، والإسلامي، والأموي، والعباسي، والأندلسي، والمملوكي، في حين اتسم بعضها الآخر بالحداثة والمعاصرة على المستويين العربي والعالمي.

وإضافة إلى ما سبق، فقد راعى الفريق الوطني، في اختيار مادة المطالعة والنصوص، أن تكون هذه المادة متسمة بالتنوع، والشمول القومي، بحيث تتناول نصوصاً مأخوذةً من أدباء من مصر، وسوريا، والعراق، ولبنان، وتونس، والأردن، والإمارات العربية، والكويت، والسعودية، واليمن، والمغرب العربي.

ولكن البعد الفلسطيني كان ذا مساحة واسعة في المنهاج، وذلك من منطلق خصوصية المنهاج، من جهة، ولتعميق أواصر الصلة بين الطلبة الفلسطينيين وأدبائهم، وما لهم من إنتاج، من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق، فقد اشتمل منهاج اللغة العربية على (135) نصاً لأدباء فلسطينيين، في حين جاءت النصوص الأخرى لأدباء عرب من مختلِف الأقطار التي سبق ذكرها.

٣. حاولت النصوص المختارة، في هذه الكتب، تجسيد الأهداف والقيم التي جاءت في كتاب الخطوط العريضة.

٤. أُرسلت الكتب، التي تم تأليفها إلى محكِّمين محليين، وخارجيين ذوي اختصاص، لتقويمها، وبيان الرأي فيها، وذلك قبل الشروع في تدريسها للطلبة، وفي أثناء تدريسها لهم في مدارسهم أيضاً، وقد واكب عمليةَ تطبيق المناهج، عقدُ دورات، ومشاغلَ تربوية للمعلمين والمعلمات، بهدف إطلاعهم على المناهج، وتدريبهم على التعامل والتفاعل الأكاديمي معها.

ثانياً: في ميدان العلوم اللُّغوية.

١. بدأت كتب العلوم اللُّغوية، في المنهاج الفلسطيني، بالصف الثامن، ثم استمرت في الظهور حتى الصف العاشر الذي يدَّرسُ الآن في المدارس الفلسطينية، أما الصفان الحادي عشر والثاني عشر، فقد أصبح الكتاب الواحد منهما يضم، إلى جانب العلوم اللغوية، مادتي البلاغة والعروض، كما أصبح كتاب المطالعة والنصوص، لهذين الصفين، يضم مادة الأدب أيضاً.

٢. اشتملت كتب الصفوف الأولى حتى الصف السابع، على دراسات لغوية عادية، تضم بعض الأنماط، والتراكيب، والتدريبات اللغوية، التي من شأنها أن ترسي المبادئ الأساسية لقواعد اللغة العربية، والتي تُبنى عليها الدروس المنهجية لقواعد العربية، ابتداءً من الصف الثامن، حتى الصف الثاني عشر.

٣. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات اللغوية، التي تضمنتها الكتب المؤلفة لهذا الموضوع، ابتداءً من الصف الثامن حتى الصف الثاني عشر، أصبحت تتناول الدرس اللغوي بمستوياته الثلاثة الرئيسة، وهي علم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم

النحو على شكل متسلسل، بمعنى أن الكتاب يبدأ، في الأعم الأغلب، ببعض المعلومات الصوتية، ثم ينتقل منها إلى تناول بعض القضايا الصرفية، فالنحوية.

وربما تكون المناهج الفلسطينية في طليعة مناهج اللغة العربية، في وطننا العربي، التي أدخلت، في منهج مبحث اللغة العربية، الدرس الصوتي، ممهِّداً للدرسين الصرفي والنحوي، ولقد كان منطلقنا، في ذلك، أن الطلبة يأْتون الى الجامعات، وليس في جعبتهم شيء عن هذا العلم القديم في ثوبه الجديد، بل إننا لا نبالغ إذا قلنا إن بعض طلبة الدراسات العليا، في مرحلة الماجستير، يأتون، من بعض الجامعات، وهم خلو من تلك المبادئ في علم الأصوات، وهي مبادئ نعدّها مهمة في الدرس اللغوي العام، فضلاً على أهمية توظيفها في فهم كثير من القضايا الصرفية، وبعض المسائل النحوية.

ملحوظات:

١. تخضع الكتب المؤلفة، لمبحث اللغة العربية، إلى نوعين من التحكيم والتقييم، أحدهما داخلي، والآخر خارجي، وغالبا ما يستفاد من آراء المقيمين واقتراحاتهم.

٢. يعمل بهذه الكتب مدَّة سنتين، بحيث تكون موضع اختبار وتجربة؛ وبالتالي، فهي مناهج مرنة قابلة للتغيير نحو الأفضل، وذلك وفق ما تراه اللجان المقيمة لها، والمشرفة عليها.

٣. تواكب، عمليةَ إقرار الكتب المؤلفة، دوراتٌ، ومشاغل تربوية، يشترك فيها مشرفون تربويون ومدرسون، وذوو اختصاص، وذلك بهدف فهم العقبات التي تتخلل المادة،

وتذليلِ ما يعترضها من صعوبات، ويأتي ذلك كلّه في إطار ما يقدمه المختصون من آراءٍ وملاحظات.

نظرة في هذه المناهج:

حرص الفريق الوطني لمنهاج اللغة العربية وآدابها، منذ اليوم الأول لعمله، على أن تجيء مناهج هذا المبحث في مستوى يتناسب مع مكانة اللغة العربية وقدسيتها في نفوس أبنائها، وعقولهم، ووجدانهم. ومن هذا المنطلق، فقد جاء المنسوب العلمي لمنهاج هذا المبحث، في مختلف مراحل التدريس، مرتفعاً عما كان عليه، كمًّا وكيفاً. وقد ترتب على ذلك أن شكا نفر من الدارسين والمدرسين، على حدٍّ سواء، مما سَمَّوْه صعوبة المنهاج، ولكن الفريق الوطني وجد في تلك الشكوى مظهر صحة تسم المادة التي تضمنها هذا المنهاج بشقيه الأدبي واللغوي، وإن كانت الشكوى من المادة اللغوية قد جاءت أكبر من تلك التي وسمت المادة الأدبية، ولعل السبب في ذلك يعود، فيما لمسناه، إلى الوجبة الصوتية التي تضمنتها المادة اللغوية في المنهاج، ولكننا لم نجد في ذلك غرابة أو استغراباً، نظراً لكون المسائل والموضوعات، التي اشتمل عليها الدرس الصوتي، جديدة على أبنائنا الطلبة، بل على كثير من المدرسين ممن لم يقيَّض لهم درس هذا الجانب اللغوي في المعاهد أو الجامعات التي تخرجوا فيها. ولقد أدى ذلك إلى مبادرة الجهات المسؤولة، في مديريات التربية والتعليم، إلى عقد الدورات والندوات لتذليل ما انطوت عليه كتب اللغة مما عُدَّ من قبيل الجديد الصعب، أو القديم غير الواضح.

وسارت السفينة بركابها وربانها يحدوهم الأمل على النهوض بالواقع المتردي للغة العربية على ألسنة أبنائها وأقلامهم. وإذا كنا لا نستطيع الآن الحكم على ما تمَّ إنجازه

في هذا المنهاج العتيد، بالنجاح المطلق، أو النسبي، باعتبار العملية ما زالت في بدايتها، وفي بداية طريق العمل بها، إلاَّ أن المنهاج الجديد، لمبحث اللغة العربية، قد أدخل إلى رئتي أبناء العربية، هنا في فلسطين، هواء طريفاً ومتجدداً بَعْد طول سكون وركود، وذلك عن طريق استشراف آفاق جديدة في التأليف اللغوي على مستويي المضمون والشكل.

وتعكف وزارة التربية والتعليم، والإدارة العامة للمناهج في فلسطين حالياً، على رصد مجريات السير بالمنهاج الجديد، وتسجيل الملاحظات، والمؤاخذات، ونقاط الضعف، أنّى وجدت، تمهيداً للمباشرة بإصلاح أيَّ خلل، أو سدَّ أي نقص، أو رأب أيَّ صدع يمكن أن يكون، وربما كان، قد تسلل إلى حنايا هذا المنهاج العتيد.

ومن هنا، فإن الحكم على هذا المنهاج بشقيه اللغوي والأدبي، سوف يكون، إذا ما حدث، نوعاً من التَّسرُّع، أو نوعاً من استباق الجني، والغرس بكر.

ثانياً: مؤسسات التعليم العالي في فلسطين:

بدأ الإنشاء الفعلي للجامعات في فلسطين بعد حرب حَزِيران عام 1967م، وإن كانت هناك نواة بسيطة لما يقترب من هذا النوع من التعليم، قد سبقت هذا التاريخ، في جامعة بيرزيت.

لقد أنشئت في الضفة الغربية وقطاع غزة عدة جامعات هي:

١. جامعة الخليل: عام 1971م.

٢. جامعة بيرزيت: عام 1972م.

٣. جامعة بيت لحم: عام 1973م.

٤. جامعة النجاح الوطنية: عام 1977م.

٥. الجامعة الإسلامية (غزة): عام 1978م.

٦. جامعة بولتكنيك فلسطين: عام 1978م.

٧. جامعة القدس: عام 1984م.

٨. جامعة الأزهر (غزة): عام 1991م.

٩. جامعة القدس المفتوحة: عام 1991م.

١٠.الجامعة العربية الأمريكية: عام 1997م.

١١.جامعة الأقصى (غزة): عام 2000م.

وقد ترسَّمت الجامعات الفلسطينية، منذ تأسيسها، وبخاصةٍ تلك الجامعات التي تمنح درجة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها – ترسَّمت، في وضع الخطوط العامة، أو الأطر العامة للمواد التي تقوم بتدريسها في ميدان اللغة العربية، خطى الجامعات الأردنية بعامة، والجامعة الأردنية بخاصة، باعتبارها الجامعةَ الشقيقة، بل الجامعة الأمَّ ذاتَ التجربة والريادة في هذا المجال. وإذا ما أردنا لكلامنا أن يكون أكثر تحديداً، فسوف نتخذ من جامعة النجاح الوطنية أنموذجاً للجامعات الفلسطينية لاعتبارات مختلفة، من بينها أنها أكبر الجامعات في فلسطين، وأنها تمنح، إلى جانب درجة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، درجة الماجستير، وهناك إرهاصات، بدأت تلوح في الأفق، توحي بإمكانية منحها درجة الدكتوراة في هذا الموضوع في قابل الأيام. وإضافة إلى ذلك، فقد واكبْتُ نشأة هذه الجامعة منذ يوم ولادتها، وما زلت أتابع نموها ونماءها حتى الآن.

وعندما نعود إلى المناهج، التي يتناولها طلبة قسم اللغة العربية وآدابها في جامعتنا، والجامعات الفلسطينية الأخرى، والتي يتخرجون بموجبها في جامعاتهم حاملين للقب الجامعي الأول، فإننا نجد فيها نوعاً من التشتت والتوزع بين متطلبات إجبارية، وأخرى اختيارية، وبين متطلبات جامعة، ومتطلبات كلية، بل إن بعض تلك المتطلبات تطلقُ عليها بعض الجامعات اسم متطلبات حرة.

وعندما ندقق النظر فيما يأخذه الطالب في قسم اللغة العربية [*] من موادَ دراسية، فإننا لا نعود إلا بالحسرة والألم، بسبب الكم القليل الذي يدرسه الطالب في ميدان التخصص[†]، بدعوى إعطائه موادَّ دراسية من خارج التخصص لتوسيع مداركه في مجال التاريخ، والجغرافيا، والسياسة، والشريعة، والزراعة، والرياضة، والفنون ... إلخ. والحقيقة هي أن الطالب، الذي تتوزع اهتماماته الدراسية، إلى جانب التخصص، بين تلك المواد الثقافية، التي تتسم بكثرة العدد، وقلة عدد الساعات الخاصة بكل واحدة منها، لا تُقَدِّم له الفائدةُ الثقافية المرجوةُ منها، وإنما يكون ذلك على حساب المواد التخصصية الأساسية التي ستكون عدته في الأيام القادمة، عندما ينخرط في سلك العمل الرسمي المناسب لشهادته، وهو عمل يكون مجاله، في الأعم الأغلب، التدريس.

---

[*] يدرس الطالب غير المتخصص في اللغة العربية ، من هذه اللغة ، ثلاث ساعات معتمدة فقط في جميع سني دراسته في الجامعة.

[†] يتخرج الطالب في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة النجاح الوطنية على سبيل المثال، بعد دراسة (137) ساعة معتمدة، منها (66) ساعة معتمدة متطلبات قسم إجبارية، و(15) ساعة معتمدة متطلبات قسم اختيارية، ثم يدرس (21) ساعة معتمدة متطلبات كلية إجبارية و (6) ساعات معتمدة متطلبات كلية اختيارية و (17) ساعة معتمدة متطلبات جامعة إجبارية و(6) ساعات معتمدة متطلبات جامعة اختيارية، و(6) ساعات معتمدة متطلبات حرة.

إن هذا الطالب، الذي يتخرج في قسم اللغة العربية، بهذا الكم اللغوي والأدبي، حاملاً درجة علمية جامعية، لا يستطيع، فيما أرى، التصدي للمهمة التي سيندب إليها بعد التخرج، والتي تكون، كما ذكرنا آنفاً، مهمة التعليم في المدراس، في الأعم الأغلب.

وإذا كنا لا نقلل من شأن تلك المساقات، والمواد الدراسية الثقافية، التي يرتشفها الطالب من خارج تخصصه على عَجَل، إلا أننا لا نجد فيها، لقلتها، وتشتتها، وتشعبها، ما يشكل رافداً ثقافياً حقيقياً للطالب، وإنما نرى فيها إضاعةً لمواد تخصصية لغوية وأدبية، يؤدي عدم أخذ الطالب لها، إلى إضاعة حلقات مهمة من العمود الفِقْري الذي يشكل، في حال اكتماله، التخصص السليم.

وإضافة إلى ذلك، فإن الفترة الزمانية، التي يدرس الطالب خلالها مواد تخصصه، في أقسام اللغة العربية، بناء على نظام الساعات المعتمدة، قليلة، ولا تتيح له التعرف الأكاديمي الحقيقي إلى المادة المدروسة، كما لا تصلح أن تكون أداة فعالة لتحقيق نموه الفكري والعقلي والوجداني، بل إن وقت الطالب، في كل فصل، يضيع جانب مهم منه، دونما طائل علمي، بين تسجيل المساقات، وما يسمى بالحذف والإضافة، والتسجيل النهائي، إضافة إلى فترة الامتحان الأول والثاني، ثم الامتحان الأخير، وخاصة إذا علمنا بأن مدة الفصل لا تتجاوز أربعة أشهر تتخللها، في العادة، مناسبات دينية، ووطنية، وفي بعض الحالات، في فلسطين على نحو خاص، مناسبات احتلالية!!! ولا شك في أن هذا الواقع، وأعني به واقع نظام التدريس بالساعات المعتمدة، وما فيه من ضياع وتشتت، هو واقع مرٌّ وأليم، ومن شأنه أن يضعف مستوى أيَّ طالب، في أية كلية، وفي أية مادة يدرسها، فضلاً على مواد اللغة العربية.

ويتضح من كلامنا هذا، أن هناك فرقاً بين نظام التدريس السنوي، ونظام التدريس بالساعات المعتمدة، إذ إنَّ النظام الأول، فيما نرى، ومن خلال تتلمذنا عليه أيام الطلب، كان يعقد صلةً وآصرة أشدَّ قوةً بين مواد الدراسة، والقائمين عليها من جهة، والطلبة المتلقين لها من جهة أخرى، في حين يؤدي نظام الساعات إلى التشتت، وضياع الوقت، وقلة المعلومات، وضعف العلاقة بين الطالب وما يأخذه من مادة، ومن يشرف عليه من مدرسين.

وهناك ملحوظة أخرى ذات أهمية بالغة، وهي، في الوقت نفسه، ترتبط بالنقطة السابقة، ونعني بها نوعية الطلبة الذين ينخرطون في تخصص اللغة العربية وآدابها.

إن عدد الطلبة الذين تحملهم أقدامهم، وهم ذاهبون إلى قسم اللغة العربية، بإرادة ذاتية، ورغبة صادقة، وشغف بما سيقبلون عليه، لا يتجاوز في كل عام، فيما أعلم، عدد أصابع اليدين، أما باقي الطلبة، وهم كثر، فإنهم يلجأون إلى قسم اللغة العربية بعد أن توصد في وجوههم أقسام اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية، والصَّحافة، وفي بعض الحالات قسمُ علم الاجتماع، وبعد أن يخشوا على أنفسهم من الزجَّ في أقسام أخرى ذات مكانة مرموقة وأهمية بالغة في نظرنا، كأقسام التاريخ، والآثار، والجغرافيا.

وهذا يعني أن السواد الأعظم من الطلبة المسجلين في أقسام اللغة العربية، ينخرطون في هذا التخصص، وهم عنه راغبون، وفي مواده اللغوية بل الأدبيةِ زاهدون. ومن هنا تبدأ المشكلة، وينشأُ الصراع بين الواقع الذي يعايشه الطالب مرغماً، والرغبة التي يرنو إلى تحقيقها يائساً. ولا إخال إنساناً يقبل على أمر، أو يمارس عملاً، وهو عازف عنه، وزاهد فيه، يمكن أن يأخذ منه ما يفيد به نفسه، وأن يقدم منه، بالتالي، ما سينفع به غيره، لأن فاقد الشيء، كما قالوا قديماً، لا يعطيه.

وإضافة إلى ما سبق، فإن معظم الطلبة، الذين يدرسون اللغة العربية، في كثير من الجامعات، وهم أبناءٌ أعزاءٌ علينا جميعاً، يلتحقون بأقسام اللغة العربية، وهم يحملون معدلات متدنيةً في الثانوية العامة، وهذا يعني أن ضعف المناهج، وقصورها عن الوفاء بما هو مؤمل فيها ومنها، يضاف إليه ضعفٌ أنكى وأشدّ، وهو ضعف الطلبة المتلقين لتلك المناهج، ومن البدهي، أن النتيجة المترتبة على هذا الخلل المُزْدَوج سوف تكون مضاعفة في سوئها، وفي مردودها في آن.

ولعلنا نلتمس الدليل على صحة ما نذهب إليه ودقته، في هذا المجال أيضاً، من تجارب عملية قُيِّض لنا أن نخوضها دونما قَصْد، وعن غير ما عمْد، فقد أسندت إليَّ مهمة تدريس بعض مواد تخصص اللغة العربية لطلبة هذا التخصص سنوات طوالاً. وكان من بين الطلبة، في بعض السنوات، عدد قليل ممن اختار قسم اللغة العربية، ومعدله في الثانوية العامة مرتفع (ثمانون فصاعداً)، وكان من بينهم أيضا من قضى في كلية العلوم، أو كلية الهندسة فصلاً دراسياً، أو فصلين دراسيين، ثم تحوَّل، بتوق منه وشوق، إلى قسم اللغة العربية، فوجد هذا العدد القليل، فيما رغب واختار، ضالته المنشودة، فكان من المتفوقين في التحصيل، كما كان من المتألقين في الإبداع.

ونود أن نذكر في هذا السياق أيضا، أنه كانت تسند إليَّ، بين الفينة والأخرى، مهمة تدريس إحدى مواد اللغة العربية لطلبة كلية الطب، والهندسة، والعلوم، فكنت أُعنَّي نفسي وأنا أبحث لهم عن موادَّ لغويةٍ وأدبيةٍ تتناسب ومستواهم، ولقد اضطررت، في كلَّ الأحوال معهم، إلى الخروج عن المألوف المرسوم في المنهج العام لتدريس اللغة العربية، بحثاً عن مادة أرتفع بها نحوهم حتى تكتسب المحاضرة قيمتها وهيبتها، وأذكر أنني كنت أضع أسئلة بعض الامتحانات لهم، ثم أعرضها على نفر من المتخصصين في القسم، فيجد بعضهم، في جوانب منها، ما يمكن أن يكون موضع

تساؤل، أو احتمال، أو اجتهاد، أما أولئك الطلبة، فكانوا يتنافسون فيما بينهم، للحصول على العلامة القصوى، بَلْه العالية.

ومهما يكن من أمر، فإن أولئك الطلبة، الذين تم التحاقهم بأقسام اللغة العربية، دونما رغبةٍ منهم، سوف يتم تخرجهم، بعد فترة قد تطول، وقد تقصر، ثم يصبح معظمهم مدرسين للغة العربية في المدارس، فماذا عساهم يصنعون؟ سوف يتخرج في المدارس، على أيدي هؤلاء، بالمواصفات التي تحدثنا عنها آنفاً، طلبةٌ يُعدُّون العدة لدخول الجامعة، فيبدأ العمل والتعامل في الجامعة مع جيل جديد أكثر ضعفاً من سابقه، وهكذا دواليك.

وهناك ملحوظة أخرى ذات أهمية وخطورة في هذا المجال، وهي أننا كنا نشكو، فيما مضى، من أن المحاضرات التي تُلْقى في قاعات الدرس في كليات الجامعة وأقسامها المختلفة، باستثناء قسم اللغة العربية، كانت بالعامية، فكنا نأسى لذلك ونحزن، ونتمنى أن يتغير الحال إلى ما هو أفضل وأسمى، ولكن المشكلة الآن أصبحت تتمثل في أن جانباً لا يستهان به من المحاضرات، التي يلقيها متخصصون على طلبتهم، في قسم اللغة العربية نفسه، أصبح يأخذ المنحى العامي، مما عقَّد الأمر، وجعل الإصلاح أكثر صعوبة وعسراً.

ولا نبالغ إذا قلنا، ونحن في سياق مصارحة الذات، ومكاشفة النفس، بهدف تشخيص الواقع تمهيداً لإصلاحه، إن بعض من يتصدى لمناقشة ما يوكل إليه من رسائل جامعية، في اللغة العربية، في مرحلة الدراسات العليا، يقوم بهذه المهمة، متخذاً من العامية وسيلة، أو معتصماً، في أحسن الأحوال، بالتسكين، وعدم الالتزام بقواعد

اللغة، وما تقتضيه من تقنين وضبط، مما زاد الطين بلَّةً، وجعل الخرق أكثر اتساعا على أيَّ راقع.

التحديات التي تواجه اللغة العربية في فلسطين

من المعلوم أن اللغة العربية ترتبط بكتاب سماوي مقدس هو القرآن الكريم، الذي نزل بلغة عربية سامية، والذي أجمع القدماء، من الفصحاء والبلغاء، بعد طول جدال ونقاش، على وصفه بأنه ذو حلاوة وطلاوة، وأنه يعلو ولا يُعلى عليه. وهذا يعني أن اللغة العربية، في مسارها التاريخي المتطاول، قد ارتبطت فكرياً ووجدانياً بالأنماط اللغوية الفصيحة التي أرسى قواعدها هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وإضافة إلى ذلك، فقد ارتبط الإنسان المسلم بقرآنه لغة وفكراً ارتباطاً عقدياً لا مجال للبحث فيه هنا، نظراً لكونه أمراً بدهياً.

ومن هذا المنطلق، فان أيّ تعلُّم أو تعليم لهذه اللغة، يجب أن يكون النصُّ القرآني معياراً يستند إليه ويمتاح منه، ولكن هذا لا يعني، بحال من الأحوال، الانغلاق على الذات والهُوية، والامتناع عن التأثر والتطور ما وجد المرء إلى ذلك سبيلاً، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى الانسلاخ من تراثنا الزاخر، أو التنكر لماضينا العريق.

ولكن اللغة العربية تعاني في فلسطين، شأنها في ذلك شأن سائر البلدان العربية، من ضعف في مستوى الأداء لدى دارسيها، ومن ضعف، لا يقل عن سابقه، لدى نفر لا يستهان به من مدرسيها والقائمين عليها، وذلك على الرغم من ارتباط هذه اللغة الشريفة، كما ذكرنا آنفاً، بالقرآن الكريم، الذي كفَل الله لها به الحراسة والحماية، فقال جل وعلا: "**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**".

ولكن هذه اللغة، التي ارتبطت بالدين، وما له في نفوس أبنائه من قداسة، تتعرض الآن الى الانحدار والتراجع، إلى حدٍّ أصبحنا نخشى أن تتفشّى فيه الأمية اللغوية حتى بين الجمهور من حملة الدرجات العلمية.

وإذا ما حاولنا تلمس الأسباب، وتحسُّس العوامل التي أدت باللغة وأبنائها الى هذا الدَّرْك، فلعلنا نجد ذلك، أو بعضه، راجعاً الى أمور من أهمها:

* أن لنا في فلسطين، على كل المستويات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية، والتربوية، والتعليمية، خصوصية ننفرد بها عن الإخوة الأشقاء في العالم العربي، ذلك أننا نعيش تحت وطأة احتلال ظالم، يعتقد كثير من الناس، غير دقيقين، أنه مجرد اغتصاب لمساحات من الأرض وما يغطيها من سماء، وما يستكن في أعماقها من مياه ورِكاز فقط، ولكن الحقيقة هي أن هذا الاحتلال، هو، إضافة إلى ما سبق، محاولة احتلال لكل مساحة يستطيع العدو أن يمتلكها من عقل كل مواطن فلسطيني، وفكره، وثقافته، ولغته. إن اللغة العربية، في فلسطين، تئن الآن تحت وطأة زِحام اللغة العبرية لها في كل مجالات الحياة ومناحيها.

وإذا ما أردنا التمثيل لهذه المسألة، بما يزيدها بياناً، فإننا نقول: إن عشرات الآلاف من العمال الذين يذهبون صباح كل يوم للعمل في إسرائيل، ومن بينهم، في مواسم العطل والإجازات، عدد لا يستهان به من الطلبة، يصطنعون اللغة العبرية كي يتمكنوا من التكيف، والتأقلم، وقل، إن شئت، التعايش مع صاحب العمل الإسرائيلي، وهذا أمر أصبح، دون مبالغة، حدثاً يومياً يعيشه قطاع كبير من أبناء الشعب الفلسطيني.

لقد ترتب على هذا الوضع، وأنا شاهد عيان له، ومراقبٌ واع لمجرياته، شيوعُ اللغة العبرية ومزاحمتُها للعربية، وإن نظرة سريعة إلى المعجم اللغوي الذي يمتلكه كثير

من العمال، ومن بينهم طلبة، ممن يعملون في حقول البناء، والزراعة، والصناعة، والخدمات المختلفة في إسرائيل، لتقف بنا مشدوهين أمام الزحف الخطير للغة العبرية على مرافق الحياة العربية في شتى مجالاتها ومناحيها. بل إن طريقة النطق والأداء، أو ما يسمى بالأجنبية Accent بدأت تجنح، في كثير من الحالات، على ألسنة الكثيرين من أبناء قومنا نحو السمت العبري. إن هذا الأمر لا يقتصر على الجموع الغفيرة للعمال المشتغلين في مصانع إسرائيل ومزارعها، بل إنه يمتد ليشمل أيضا قطاعاً كبيراً من التجار الذين يستوردون مواد تجارتهم المختلفة من إسرائيل؛ لقد أصبح هذا القطاع المتردد يومياً، إلى حدٍّ كبير، على مصانع إسرائيل، ومراكز التجارة فيها، مضطراً إلى إتقان العبرية باعتبارها قناة رئيسة يُتوسَّل بها في ميدان التعامل والتفاهم والتواصل.

ولعل من بين أهم الأسباب، التي أنشئ من أجلها مجمع اللغة العربية الفلسطيني، هو الوقوف أمام الهجمة الشرسة للغة العبرية على لغتنا العربية في فلسطين، ولكن هذا المجمع، وقد عملت فيه نائباً لرئيسه فترة ليست بقليلة، ولد وليست فيه مقومات الحياة والنماء، لعوامل كثيرة، من بينها العامل المادي، إضافة إلى ظروف الاحتلال القاسية التي كانت، في كثير من المناسبات، تحول دون التواصل بين أعضاء المجمع، مما أدى إلى تشتت الجهود، وبعثرة الآمال.

إن الواقع الذي تحياه لغتنا العربية في فلسطين، هو واقع لا يبشر بمستقبل طيب، وإذا لم تتكاتف جهود أبناء الأمة العربية، مع جهود أبناء هذا الوطن في حماية هذه اللغة، والذود عن حياضها، فان مدَّ اللغة العبرية سيلاقي جزراً لغوياً عربياً متناميا يتيح للمدَّ العبري أن يطغى على الوجود العربي للغتنا، وعندئذٍ لا ينفع الدمع، ولا الرثاء، ولا الوقوف على الأطلال، وبكاءُ الأحبة الذين غادروها.

إن ما سبق من كلام يجعلنا في حالة مواجهة صريحة وصادقة مع همٍّ خطير من همومنا مع لغتنا، أو بعبارة أكثر دقة، مع هموم لغتنا معنا، وهو همٌّ علميٌّ يحتاج الآن منا جميعاً إلى حل، قبل أن يطغى الطوفان، ويحلَّ الندم الذي لا ينفع، ولا يردّ ما ضاع، وما يمكن أن يضيع.

* أن بعض المغرضين من أبناء أمتنا، وبعض الغرباء عنها، والحاقدين عليها من الأجانب، يروجون لمقولة ظالمة ظاهرها فيه الرحمة، وباطنها من قبله العذاب، وفيها يزعمون أن هذه اللغة تتسم، في مستويات درسها الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، بالصعوبة، بل وبالتعقيد في بعض المستويات، كالمستوى النحوي؛ وبالتالي، فلا مفر أمام أبنائها، كي يسايروا طبيعة العصر وما يشهده من تطور في مناحي الحياة كافة، ومن بينها اللغة، لا مفرّ أمامهم إلا الهروب منها إلى ما ألفته عقولهم، ولاكته ألسنتهم، وهو التعامل باللهجات العامية، واصطناعها لغة بديلة تتسم بالسهولة، والخلو من التعقيد كما يدعون، ويتخذون في هذا الصدد دعوى صعوبة نحو العربية وتعقيده مركباً يمتطونه.

وليس من شك في أن هؤلاء القوم يتخذون هذه الدعوة الخبيثة وسيلة خفية للهجوم على الإسلام، وصرف أهله عن مصدر دينهم الرئيس المتمثل بالقرآن الكريم، الذي أنزله الله بهذه اللغة الشريفة التي بها يتكلمون ويتفاهمون، إضافة إلى هدف آخر لا يقل خطورة عن سابقه، وهو تمزيق وحدة هذه الأمة الواحدة، وشقُّ صفها، وتفتيتُ الروابط التي تجمع بين أبْنائها في أهمَّ آصرةٍ بينهم، وهي اللغة الواحدة، التي هي الآن كلُّ ما أبقى لنا هذا الزمان من صلات ووشائج.

ولعل من نافلة القول أن نذكر، في هذا المجال، أن الصعوبة المزعومة، التي تتسم بها اللغة العربية في مستوياتها المختلفة، لا تخلو منها اللهجات العامية، فهي، أي هذه اللهجات، تخضع لقوانين وقواعد صارمة يعرفها دارسو اللهجات والباحثون فيها، وقد تبين لنا ذلك، بوضوح وجلاء، في أثناء دراستنا لإحدى اللهجات العربية الفلسطينية، بمستوياتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، وهي لهجة مدينة نابلس، ولكن الذي هوَّن أمر هذه اللهجات على الناطقين بها، وجعلها في متناول أيديهم، سيرورتها، على ألسنتهم، ودفءُ ألفتهم لها منذ حداثتهم. فهم، بدعواهم، لا يستبدلون سهلاً بصعب، ولا قريب تناول ببعيد منال، وإنما يشترون، بدعوتهم المشبوهة، الضلالة بالهدى، ويضعون الغثَّ موضع السمين.

وإذا كنا لا نستطيع التغاضي عن بعض الصعوبات التي اكتنفت جوانب من قواعد لغتنا، والتي يتحدث عنها بعض الغير من أبناء هذه اللغة الشريفة العظيمة، ويحاولون، من ثمَّ، بجهودهم الفكرية، ومقترحاتهم العملية، تخفيفها، أو السيطرة عليها، فإن الأمر كله يمكن ردُّه، أو ردُّ معظمه، إلى الصراع المدرسي والمذهبي الذي كان يحتدم بين أنصار المدارس اللغوية وأتباعها، فضلاً على إدخال المنطق العقلي الجاف، واستعماله في محاكمة النصوص اللغوية، واستنباط القواعد منها ولها.

إن تلك الصعوباتِ الآنفة الذكر، التي نقرُّ بوجودها من ناحية، ونعترف بأنها قد انعطفت بعربيتنا، أو جانبٍ منها، عن الجادة السَّلسَة الميسورة، من ناحية أخرى، لا يمكن التغلب عليها بإلغاء اللغة، والتحول عنها إلى العاميات، أو استغلال الدعوة إلى تيسير اللغة وقواعدها، عن طريق تجاوز العزائم في اللغة إلى الرخص، ثم تيسير تلك الرخص بتجاوزها إلى اللحن وهكذا. إن الدعوة إلى التيسير لا يمكن أن تتحقَّق بوساطة إهمال الأمور الرئيسة في اللغة، والقضايا الأساسية التي تمسُّ جوهرها، أو اللجوءِ إلى

التمرد والعصيان التربوي، بجعل كلَّ صعبٍ سهلاً هيناً، يقوم على الغضَّ من شأن الأساسيات اللغوية في ميادين الصوت، والصرف، والنحو، والدلالة، وأساليب اللغة الرفيعة في التعبير. إن التيسير يتحقق، أو يمكن أن يتحقق، عن طريق **دأب الطالب وجده**، إضافة إلى **جودة عمل المدرس** ، ناهيك عن **الطبيعة النوعية للمنهاج** موضع الدراسة. كما يمكن لهذا الأمر أن يتحقق أيضا بتكاتف جهود أبناء هذه اللغة ومحبيها، ونهوضهم معاً بدراسة اللغة وتنقيتها من كل الشوائب التي علقت بها ولوَّثتها منهجاً، وأسلوباً، وتمثيلاً.

نعم، إنَّ القضية الرئيسة، التي يواجهها معلمو اللغة العربية ومتعلموها أيضاً، تكمن في تدريس قواعد هذه اللغة، والطريقة التي يسير عليها طرفا عملية التعليم، فهذه الطريقة، التي تُقَدَّمُ من خلالها تلك القواعدُ لأبنائنا الطلبة في الجامعات، والمدارس أيضا، لا تخلو، في الأعمَّ الأغلب، من الصنعة، والتكلف، والتلقين الأصم، من جانب المدرس، ومن الحفظ الخالص، من جانب المتعلم، دونما محاكمة للنصوص، أو محاورة معها بهدف تذوقها، واستجلاء عناصر الجمال المستكنةِ فيها. وإضافة إلى ذلك، فهناك اعتماد مطلق، في معظم الحالات، على اجترار التراث اللغوي، كما جاءنا في مصادره القديمة، دون أن يتعرض، على أيدي مقرريه ومدرسيه، إلى عملية خلق وإبداع، وتفجير طاقات وملكات تجعله في حالة تكيف، وتأقلم، وتعايش مع الواقع المعاصر الذي تحياه العربية وأبناؤها. فالأمثلةُ ما زالت، في دروس النحو، تدور حول علاقة زيد بعمرو، كما أنَّ اجتماع فاعلين لفعل واحد ما زال يتخذ من "أكلوني البراغيث" فلكاً يدور حوله في هذا الزمان الذي خلا، أو كاد يخلو، من البراغيث.

وإذا كنا نقف أمام تراثنا العظيم، وما أفرزه لنا من فكر لغوي وعلميّ خلاق، بجلال واحترام، ونعدّه زاداً ثراً منح تاريخنا اللغويَّ موقعاً متقدماً في المسيرة الحضارية

الإنسانية، إلا أننا، وبحكم التطور الذي تشهده البشرية، مدعوون إلى الانتقال في تعلم تلك القواعد، أو، لنقل، تلك القوالب الموروثة، وتعليمها، إلى آفاق جديدة رحبة نرتفع إليها بلغتنا ذوقاً وأسلوباً، مسايرين، في ذلك، روح العصر بكل ما يشهده من تفجر في المعرفة والمعلومات، ومستفيدين، في الوقت نفسه، من التقدم العلمي الكبير الذي حققته الدراسات اللغوية في اللغة الإنجليزية، وغيرها من اللغات العالمية، والإفادة كذلك من الدراسات اللغوية العربية التي قامت بها مجامع اللغة العربية المنتشرة في الوطن العربي، إضافة إلى تلك الدراسات والأبحاث اللغوية الناجحة التي قام بها نفر مبدع من أبناء الضاد في عصرنا الحاضر، والتي دارت حول تشخيص واقع اللغة العربية، ومحاولة إيجاد الحلول العملية لها.

إن المشكلة لا تكمن في اللغة في ذاتها، وإنما تكمن في ذواتنا والطرائق التي تلقينا فيها اللغة، والطرائق نفسها أو المشابهة لها التي نقدِّم من خلالها للآخرين هذه اللغة. لقد كانت لغتنا مشرقة، في ماضيها، عندما اتخذها الأجداد وسيلة سهلة ومرنة لتجسيد كل ما كان يختلج في نفوسهم، وعقولهم من مشاعر وأفكار، ولكنها تعرضت، على أيدينا، إلى التراجع، عندما أردنا لها أن تكون، وهي تتقلب في أحضان الحاضر، تتزيا بثوب الماضي، ما نعين أنفسنا، وما نعين عنها أيضاً، إمكانات التطور المتاحة لتمكينها من التعبير المرن عن الحياة الجديدة والمتجددة بكل ما تشتمل عليه لغتنا في أعماقها من اقتدار.

إن الضوابط والقواعد، التي تحكم الأنظمة الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والأسلوبية لعربيتنا، ليست حكراً عليها، أو خاصة بها وحدها، في حين يكون غيرها من اللغات بمنأى عنها؛ إن اللغات الأجنبية، كالإنجليزية والألمانية، على سبيل المثال، تمتلئ الواحدة منها بالقواعد والضوابط التي يعد الخروج على جانب أو جزء

منها، خللاً يسيء إلى بنائها اللغوي، وعيباً لا يغتفر لمن يقع فيه، أما نحن، وعندما يقع الواحد منّا في خطأٍ، أو خلل لغوي، فإنه يسرع في ردِّ ذلك إلى صعوبةٍ في اللغة، وتعقدٍ في أنظمتها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والأسلوبية.

إن وجود الضوابط والقواعد الوظيفية، التي تحكم النظام اللغوي لأية لغة، يشير إلى الدقة التي تتمتع بها تلك اللغة، والحرصِ عليها من الابتذال، وما يستتبعه ذلك من استهتار وتحلل.

لقد اطلعنا على بعض اللغات الأجنبية، واقتربنا كثيراً من إتقان واحدة منها على الأقل خلال رحلة العمر، وصادفتنا، في أثناء دراستها والإلمام بها، بعض الصعوبات والعوائق، فلم نسمع من أبنائها الأجانب، والمشرفين على تدريسها منهم، كلمة تنعت لغتهم بالصعوبة، والتعقيد، والغموض، والرجعية، وأنها بانتظار المنقذ لها أو المخلِّص، وإنما كنا نسمع منهم عبارات التشجيع على الاستزادة في الطلب، والإلحاح في الوصول إلى الهدف، وبعبارة أخرى، فإن الأجانب من الغربيين، وعلى رأسهم قادتهم، يحرصون حرصاً قوياً على احترام لغاتهم في استعمالاتهم العامة والخاصة، كما يحرصون أيضا على نشر تلك اللغات، وإثراء طاقاتها، وتدريس العلوم بها، في مختلف مراحل التعليم، وقلما تجد، من بين المسؤولين منهم، من لا يجيد لغته، بل إنهم يتنافسون في إظهار المقدرة والبراعة في التعبير عن أنفسهم، فكراً ووجداناً، بلغة سليمة أنيقة في جميع الظروف والمناسبات، وكثيراً ما يكون الواحد منهم موضع سخرية واستهزاء إذا ما سُمعَ، وهو يلقي كلاماً، باللهجة الدارجة، أو العامية.

إن كليات علمية مختلفة كالهندسة، والطب، والعلوم .. وغيرها من الكليات، تدرس، في معظم البلدان العربية، موادَّ كثيرة باللغات الأجنبية، ومن بين تلك المواد،

الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، والميكانيكا، بأنواعها وفروعها المختلفة، وتشتمل مقررات تلك المواد على نظريات، ومعادلات، وفرضيات، وحدوس، وتبصرات تحتاج الى إعمال العقل، والفكر، والمنطق أضعافاً مضاعفة لما يحتاج إليه الدرس اللغوي العربي بمستوياته المختلفة، ولكننا، مع ذلك، لا نَسْمع من جانب المعلم والمتعلم، على حدٍّ سواء، شكوى، أو تذمراً، أو دعوةً إلى تبسيط الرياضيات، أو تيسير الكيمياء، أو تسهيل الفيزياء، وإنما نسمع منهم دعواتٍ تطالب بالمزيد من التعمق والتحليل، وتحث على الإكثار من الكشف والتنقيب، معتبرين ما وصلوا إليه، من علم وفكر، خطوة، أو مجرد خطوات على طريق طويل ما زالوا في بدايته.

أما في مجال الدرس اللغوي للعربية، فإننا نسمع الكثير من الأصوات التي تسم لغتنا بالصعوبة والتعقيد، وتصمها بالتخلف، وعدم القدرة على مجاراة الركب الحضاري المتجدد، وتطالب بالانحراف عنها، والابتعاد عن قوالبها وقواعدها، واستبدال اللغات الأجنبية، أو العاميات العربية بها.

ولا شك لدينا، في أن مرد ذلك كله، يعود، أو يمكن أن يعود، إلى واحد من أمرين اثنين، أو إليهما معاً:

وأول هذين الأمرين هو **نوعية الطالب** الذي ينخرط في الميدان العلمي، آنف الذكر، بفروعه المختلفة، حيث يرشح لسلوك ذلك الدرب العلمي طلبةٌ من ذوي المواهب، والمؤهلات، والمعدلات العالية في الثانوية العامة، وينتج عن ذلك أن يلج تلك التخصصات العلمية الدقيقة طلبةٌ يتمتعون بذهن متوقد، وعقل صاف، وأفق واسع يمكِّنُهم من تجاوز أية صعوبة قد تعترض سبيلهم، وحلّ أية عقدة قد تواجه مسيرتهم، وهذا مسلك محمود، ولكن يجب ألاّ يقتصر اعتماده واتباعه على طائفة معينة من

الطلبة، في مجال معين من التخصص، دون سواه، وإنّما يجب اعتماده وتعميمه على مختلف التخصصات، ومن بينها، وربما في بدايتها، التخصص في الدرس اللغوي للعربية.

أما الأمر الآخر، فيتمثل في أن إلصاق تهمة الصعوبة والتعقيد بلغتنا العربية، على وجه خاص، كان يصدر، في الأعمِّ الأغلب، عن إحدى جهتين:

جهة مشبوهة تبتغي، من وراء دعوتها، تشويه الوجه المشرق للغة العربية، التي كانت، أيام قوة أبنائها وعزتهم، عبر قرون ممتدة، لغة حضارة تمكَّنت من تجسيد الفكر، والوجدان الإنساني في أسمى صورة، وأدق تعبير، وهم بدعوتهم، التي يلبسونها أثواباً براقة خادعة، يهدفون إلى دفع أبناء هذه الأمة إلى العزوف عن لغتهم الغنية، التي وسموها بالصعوبة والتعقيد، واللجوء إلى اللهجات العامية الفقيرة، التي يسمونها بالسلاسة والسهولة، والتي تؤدي، كما يخططون، إلى تفتيت الأمة عقدياً، وفكرياً، وسياسياً. وهذه الجهة يعرفها كثيرون من أبناء هذه الأمة، ممن شرفوا بأمانة حراسة هذه اللغة، والدفاع عنها بأفكارهم، ودراساتهم، وممارساتهم.

أما الجهة الأُخرى ، فتحمل لواءها، فئة من أبناء جلدتنا، ممن أقبلوا على دراسة اللغة العربية، دون أن تهيئهم ظروفهم العلمية والفكرية والنفسية لإتقان هذا النوع من الدرس، وما يحتاج إليه من إشراق ذهني، وقدرات علمية تمكنهم من ولوج هذا التخصص الذي يحتاج، دونما شك، إلى همةٍ، وعزيمة، وصفاء.

ولكن كلامنا هذا لا يعني، بحالٍ من الأحوال، الاستسلام إلى الواقع اللغوي الذي تشوبه، أو يمكن أن تشوبه، وتشوهه، بعض الهنات، أو النقائص، أو التعقيدات، كما

يسميها بعضهم، التي يمكن تداركُها، والارتقاء بها إلى حيث نرجو ونأمل بإخلاص النيات، وانبراء ذوي الكفاية الضليعين من اللغة لها.

إن هناك وسائل متعددة لتخطي ما يعترض الدرس اللغوي للعربية من صعوبات أو تعقيدات، وربما تحدثنا عن بعضها في حنايا ما سلف من كلام، ولكننا سنحاول، في خاتمة هذه الدراسة، إضافة بعض النقاط الأخرى التي يمكنها أن تسهم أيضاً في إيجاد نوع من التيسير، والتسهيل، والتبسيط لعملية الدرس اللغوي.

* أن الوضع العام للإعلام في بلادنا، بجوانبه الثقافية، والفنية، والفكرية، تغلفه الركاكة، والضعف، والجنوح، نحو اللهجات العامية. فالقارئ للصحف ونشرات الأخبار، والمستمع إلى محطات الإذاعة، والمشاهد المستمع للمسلسلات القصصية ونشرات الأخبار في التلفاز، عندنا هنا في فلسطين، وفي الأقطار العربية الشقيقة أيضا، يشعر بمدى الانحدار والوهن الذي تعانيه عربيتنا المستعملة فيها. إن باستطاعة وسائل الإعلام المختلفة، التي تدخل بيوتنا، وأماكن عملنا، ومرافق حياتنا المختلفة، في كل وقت، دونما استئذان – باستطاعتها أن تنهض بواقع هذه اللغة من الدَّرْك الذي وصلت إليه، إلى الدرجة التي نطمح إليها، فهي أكثر الوسائل والوسائط الممكنة والمتاحة تواصلاً وتعاملاً وتفاعلاً مع الإنسان، كما أنها ذات تأثير بالغ في تشكيل عقل هذا الإنسان، وفكره، إضافة إلى ضبط لسانه وصياغته.

بيد أن وسائل الإعلام، في وضعها الحالي، لم توظَّف على نحو ناجع أم منتج، فهي الآن أقرب إلى المتعة الرخيصة، واللهو غير البري ء، وإضاعة الوقت، ونشر رطانة اللسان، وإشاعة القيم الهابطة، منها إلى حياة الجد والبناء، وإصلاح ما أفسدته قوى الهيمنة الإعلامية، التي تشترط في الإعلامي مواصفاتٍ مختلفةً ومتعددة ومتنوعة

ليس من بينها، في الأعم الأغلب، مراعاةٌ للقيم والمبادئ العالية، أو لقيمة الأداء اللغوي، وسلامة النطق والقراءة، وذلك على الرغم من إجماع العرب على أن لغتنا العربية، تمثل خط الدفاع الأخير الذي يمكننا، من خلاله، حماية أنفسنا من الهجمة الشرسة للأعداء، كما أنها تعد آخر ما تبقى لنا من وسيلة يمكن أن تؤلف بين قلوب أبناء هذه الأمة، وتجمعَهم معاً على صعيد واحد مشترك.

وعلى هذا، فإن الأمل معقود على أصحاب القرار والغيْرة في أن يبذلوا ما لديهم من إمكانات، ويسخروا ما بوسعهم من قدرات، لدعم المؤسسات الإعلامية المختلفة، وتزويدها بالمتخصصين ذوي الكفاية العلمية والثقافية، كي يكونوا وسائل رفع وإسناد لمؤسسات التربية والتعليم في مهمتها المتمثلة في تحسين مستوى الأداء اللغوي، الذي يمكن أن يتخذ طريقاً سليماً وسوياً على ألسنة الجمهور العربي بعامة، وألسنة أبنائنا الطلبة وأدائهم اللغوي العام في المدارس، والجامعات بخاصة، إذا ما تمّ توظيف الوسائل الإعلامية المختلفة توظيفاً إيجابياً، يقدم للمرء ما يحقّق له الرقيّ النفسي والفكريَّ من جهة، ويحفظ له فصاحة اللسان، وجودة الأداء من جهة أخرى.

* ويرتبط بحديثنا عن الإعلام العام، وما يشكله، في كثير من ظواهره ومظاهره، من تحدٍّ كبير وخطير للغة العربية في فلسطين، حديث آخر لا يقلُّ، في خطورة تحديه للغة العربية، عن التحدي السابق، ونعني به، ما تواجهه العربية، على ألسنة جمهور كبير جداً من الخطباء والوعاظ في بيوت الله، وعلى منابر رسوله الكريم.

إن الكثيرين ممن يتصدون لإلقاء الخطب والدروس، في المناسبات الدينية المختلفة، وعلى رأسها تلك المناسبة الدينية المتكررة أيام الجمع، لا يتقنون العربية، ولا يجيدون أداءها على النحو الذي تقتضيه قواعدها صرفاً، ونحواً، وأسلوباً. وهذا من

شأنه أن يضيف إلى المتاعب، التي تواجهها لغتنا في فلسطين، هماً آخر، ما كان له أن يكون في أكثر الأمكنة التي يفترض فيها أن تكون حصناً يدافع عن اللغة، ويذبُّ عنها، وهي المساجد.

إن الدرس الأسبوعي، الذي يلقيه نفر ليس بقليل من أولئك الخطباء والوعاظ على منابر تلك المساجد، تتعرض فيه اللغة، على ألسنة هؤلاء، إلى الكثير من التشويه واللحن الذي يدخل الألم والأذى إلى النفوس والآذان، والخلل والخطل إلى المعاني والدلالات. وهذا يعني أن ما تتعرض له لغتنا في المؤسسات التعليمية، في هذه الديار المقدسة، لا تجد له عربيتنا عاصماً يحميها، ويدافع عنها، ويخفف من حدَّة تراجعها حتى في هذه الأماكن المقدسة التي يفترض فيها أن تكون قلعة حماية ودفاع عن اللغة، باعتبارها الوسيلة والقناة التي يتجسد من خلالها الإسلام العظيم، بقرآنه الكريم.

إن هذا التحدي الذي تواجهه لغتنا على هذه الجبهة الإضافية، يفرض علينا أن نقرع الجرس، ونذكر بما نعده أمراً بدهياً، وهو أن الشريعة واللغة وجهان لشيء واحد متكامل. وإذا كانت العلوم الشرعية تمثل دينامية هذا الدين الحنيف، وعقيدته السمحة، فإن اللغة، التي تعبر عنها وتجسدها، تعدّ السوار أو الإطار الذي يكسب صورة هذا الدين ومضمونه، الجمال، والبهاء، والسناء.

من هنا، فإن الواجب يحتم علينا أن نولي هذا الأمر عناية كبيرة، واهتماماً بالغاً. ولعلنا نجد في زيادة الجرعة اللغوية، المشفوعة بالجوانب الوظيفية والتطبيقية للعربية، التي يجب أن يأخذها الطالب في كلية الشريعة، إلى جانب علوم الفقه والأصول – ما يحدُّ من طغيان اللحن، وفشو الفساد على الألسن في تلك الأماكن المقدسة التي يجب

أن تكون خالية من أيَّ تلوث لغوي، يعدُّ، في حالة وجوده، نوعاً من الضلال الذي يحتاج إلى إرشاد، كما طالب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

* وهناك أمر مهم، في رأينا، نودّ الإشارة إليه على عجالة، ونحن نستعرض جانباً من التحديات التي تواجه لغتنا في فلسطين، وهو أمر يلمس جانباً خطيراً من جوانب مكونات حياتنا العلمية والفكرية والثقافية، وما نجم عنه من جنى فج، وحصاد غير ذي نضج، انعكس سلباً على واقعنا التعليمي، ومستقبل أجيالنا العلمي.

لقد نعى القدماء من العلماء، فيما مضى، على أولئك الذين كانوا يتلقون العلم على أنفسهم من خلال الأوراق والصُّحف، ولا يجلسون لأخذ العلم بين أيدي العلماء بالتلقي المباشر والمشافهة، وكان هؤلاء القدماء، كابن سلام الجمحيّ في طبقاته، وأبي منصور الأزهري في تهذيبه، يطلقون على أولئك النفر من المتعلمين بهذه الطريقة اسم الصُّحفيين، ولا يعتدون بعلمهم، ولا يجيزونهم، ولا يسمحون لهم بالتصدر في حلقات العلم والتدريس. وكان منطلقهم ومنطقهم في ذلك يستند إلى أن ما حصل عليه أولئك من علم، من خلال الأوراق والصحف، دون الرجوع إلى شيوخ معتمدين، ينهلون منهم مباشرة ومشافهة، من شأنه أن يزود هؤلاء الشداة بعلم يخالطه تصحيف، ويمازجه تحريف، قد يجوز، في الأعم الأغلب، عليهم، فيؤدي عندهم إلى الخلط والاضطراب.

إن الواقع التعليمي عندنا في فلسطين، وفي غيرها من أقطار الوطن العربي، شهد، وما زال يشهد، ظهور أعدادٍ ليست قليلة من حملة الشهادات والدرجات العلمية الجامعية العليا، كالماجستير والدكتوراه، ناهيك عن درجة البكالوريوس، ممن أخذوا علمهم على طريقة أولئك الذين سُمّوا، في الماضي، بالصُّحفيين، وذلك فيما يسمى، في أيامنا هذه، بالمراسلة أو الانتساب.

لقد حصل هؤلاء على درجاتهم العلمية دون انتظام في برنامج تعليمي يفرض على صاحبه الجلوس والاستماع إلى محاضرات، وندوات، وما يقتضيه ذلك، بالضرورة، من مناقشات ومداولات فكرية تعد ميسماً لحياة علمية جامعية يعيش فيها الطالب بفكره وجوارحه. وربما ازداد طين هذه المسألة بلة، فيما يعرف الآن بالتعليم المفتوح، أو التعلم عن بعد، وما يمهد له بعض الناس اليوم، عندنا، فيما يسمى بالتعليم المرن.

إن كلَّ هذه الطرائق والأساليب، في تعليم ناشئة اليوم، ليصبحوا قادة فكر الغد، لا تصنع منهم معلمين حقيقيين، ولا تخلُق منهم أُ ناساً قادرين، في قابل الأيام، على أن يقدموا ما ينفع الناس، ويمكث في الأرض.

من هنا، فإن الأمر بحاجة إلى وقفة من أولي الأمر، وأصحاب الحل والعقد، حتى لا نصل، وتصل لغتنا معنا، إلى مرحلة لا نستطيع بعدها حتى العودة إلى خطوط الدفاع الأولى عن الوطن، والنفس، والعلم.

اللغة واستشراف المستقبل في فلسطين

حاولنا، فيما مضى من صفحات، تصوير الواقع الذي تحياه اللغة العربية في المؤسسات التعليمية في فلسطين، كما حاولنا، أيضا، وصف التحديات التي تواجه هذه اللغة الشريفة في هذا الجزء المقدس من الوطن العربي.

وليس ثمة شك، في أن الحديث عن هذين الجانبين، لا يمكن أن يرد أحدهما منفصلاً عن الآخر، أو منبتاً عنه، ذلك أن صورة الواقع اللغوي تتداخل، بالضرورة، مع التحديات التي تواجه ذلك الواقع، وتصطدم معه، كما أن تلك التحديات لا يمكن أن توجد بمعزل عن واقع تواجهه، وتتفاعل معه، ثم ينتهي الأمر، في نهاية المطاف،

بتغلب أحدِ الأمرين أو الجانبين على الآخر. لذا، فقد جاء حديثنا عن الواقع اللغوي للعربية في فلسطين ممتزجاً ببعض التحديات التي تجابهه، كما جاء الحديث عن التحديات المواجهة للواقع اللغوي، مجسدة لأخطر لحظات المشهد اللغوي للعربية في فلسطين.

بيد أن صورة هذا المشهد المزدوج، بوجهي الواقع والتحدي، تبدو ناقصة وغير كاملة، إذا لم ترد، في نهايتها، صورة مقابلة لآفاق المشهد الذي يمكن أن تستشرفه اللغة العربية في مستقبلها الواعد على هذه الأرض الغالية، بإذن الله تعالى ومشيئته.

وإذا كانت بعض خيوط هذه الصورة، وخطوطها المستقبلية، تعبَّر عن آمال وأمانيَّ تعتلج في النفس والوجدان، فإن جوانب كبيرة ومهمة منها، هي، في الواقع، حقائق ملحة لا تنتظر التسويف، أو التأجيل وهاكم، فيما يأتي، جانباً من بعض ملامح هذه الصورة، ومنها:

- ضرورة وضع معايير أكاديمية وشخصية دقيقة للطلبة الذين يتم اختيارهم في الجامعات للتخصص في مبحث اللغة العربية وآدابها، بحيث ينبني هذا الاختيار على ضوابط وقواعد تؤدي، في النهاية، إلى انتقاءٍ نوعيٍّ للطلبة من ذوي المواهب والميول اللغوية والأدبية، كي يكونوا، في الغد المنظور، عدَّة هذا الوطن وأمله في حمل أمانة التعليم في المدارس التي تعدُّ مصانع للآباء والأمهات صانعي المستقبل، ويمكن أن يخضع الطلبة، في هذا المجال، إلى امتحانات تُختبر فيها قدرتهم، ومستواهم، وإمكانات تخصصهم، وذلك أسوة بكثير من مجالات التخصص الأكاديميّ التي لا يسمح للطلبة في الانخراط بها، إلا بعد إجراء سلسلة من الاختبارات، التي تقرر، في النهاية، قبولهم في التخصص، أو رفضهم.

- إعادة النظر في البرامج الأكاديمية التي تقدم في مجال دراسة اللغة العربية في المدارس والجامعات الفلسطينية، من حيث الكم والنوع. وينبغي أن يتم ذلك بإشراف لجنة من ذوي الاختصاص والخبرة والدربة، تضع نصب عينيها هدفاً تنشده وتقصد إليه، وهو رفع مستوى التدريس بالمواد اللغوية والأدبية، بحيث يأتي ذلك على نحوٍ علميٍّ عمليٍّ وظيفيٍّ متدرج يرتبط بالواقع، ويلتحم به، ويعبر عنه، دونما إغفال، أو إهمال، أو تجاهل ما للتراث، في هذا السياق، من أهمية قصوى في ربط حاضر هذه الأمة، ومستقبلها الواعد، بماضيها العريق الزاخر.

ويقتضي ذلك، بطبيعة الحال، أن يُمنح الدرس اللغوي والأدبي للعربية حقَّه من الوقت والساعات الدراسية، في جميع مراحل التعليم بعامة، والمرحلة الجامعية بخاصة، على نحوٍ يساعد الطلبة على التحصيل العلمي الهادئ المنظم، ويتيح لهم التمكن من إتقان المهارات اللغوية والأدبية التي تؤهلهم لحمل الأمانة المقبلين عليها.

- حثّ جميع المدرسين، في مراحل التعليم المختلفة، وتدريبهم أيضاً، على أن تكون لغة التدريس لديهم هي اللغة العربية السليمة الخالية من الشوائب والأخطاء؛ لأنهم، بذلك، سيكونون المثالَ الذي يحتذيه الطلبة، والقدوة التي يأتسون بها، وإذا كان هذا الأمر مطلباً ملحاً، وواجباً قومياً يجب أن ينهض به المدرسون على اختلاف تخصصاتهم، وتنوع مستويات تدريسهم، فإن مدرسي اللغة العربية، في جميع المراحل التعليمية أحرى من غيرهم بحمل هذه الأمانة، والانطلاق بها إلى آفاق رحبة من الصحة والسلامة والكمال.

ولعل من المفيد، في هذا المجال، أن نذكَّر بسلوك الآخرين من الأجانب تجاه لغتهم، فقد قرأت، ذات يوم، أن المجلس القومي لمدرسي اللغة الإنجليزية في بريطانيا

قد أصدر قراراً يقضي بأن على كل من يرغب في أن يكون مدرساً في أي فرع من فروع المعرفة، كالرياضيات، أو الفيزياء، أوغيرهما من العلوم، أن يكون مدرساً للغة الأمَّ أولاً، وفي فرنسا، كان يقال للطالب، الذي يخطئ، في أثناء حلَّ مسألة رياضية، إن خطأه في اللغة أسوأ من خطئه في الحل.

- عقد دورات لغوية وتربوية منظمة، لمعلمي اللغة العربية في مراحل التعليم قبل الجامعي، بإشراف نخبة من ذوي الخبرة والكفاية اللغوية من الأساتذة الجامعيين، وذلك من أجل إطلاع زملائهم وإخوانهم، المشتركين في هذه الدورات، على أحدث ما توصل إليه الفكر التربوي في مجال فهم القضايا اللغوية، والأدبية، والنقدية وإفهامها. ويفترض، في مثل هذه الدورات، أن يقوم المشرفون عليها بدراسة مناهج اللغة العربية، واستعراض ما تخللها من قضايا لغوية مختلفة، ومسائل أدبية متنوعة، بهدف تذليل ما يعترض سبيل مدرسيها من عقبات، وتبسيط ما يمكن أن تشتمل عليه من صعوبات. وحتى تنجح مثل هذه الدورات، وتؤتي أُكلها بإذن ربها، لا بدّ لها من أن تكون دورات علميةً وعملية، ووظيفية، وأن تكون، إلى جانب ذلك، دوراتٍ مدروسةً ومبرمجة على نحو يحقق الأهداف المتوخاه منها ببساطة ودونما تعقيد. وإضافة إلى ذلك فإن إعطاء الحوافز المادية والمعنوية للمشتركين في مثل هذه الدورات، كفيل، فيما نرى، بجعلها عملاً تربوياً ذا مردود علمي وعملي في آن.

ويرتبط بهذا الجانب الإصلاحي للواقع اللغوي عندنا، أمر آخر لا يقل أهمية عن سابقه، وهو أن هناك ضرورة لعقد دورات لغوية مماثلة لأولئك المشتغلين في مجال الإعلام الصحفي، والإذاعي، والتلفازي، بهدف تمكينهم من الاطلاع، بإشراف متخصصين لغويين، على الوجه المشرق للغة العربية، وعلى مدى تأثير الأداء اللغوي

السليم على متلقي الإعلام، عندما تكون القناة اللغوية المستعملة للتواصل بين الطرفين نقية وخالية من التلوث، ثم توظيف ذلك كله فيما هم بصدده من كتابة، وقراءة، ومناقشة.

ويمكن أن نحقق هذه المقاصد، ونصل إلى تلك الأهداف المنشودة، في هذا المجال، عندما يكون المشرفون على أجهزة الإعلام، والقائمون على أمرها، إضافة إلى العاملين فيها، من المتخصصين باللغة العربية، والبارعين في الأداء بها نطقاً، وقراءة، وكتابة. إن إيلاء الإعلام العام جانباً من الأهمية في مضمار الإصلاح اللغوي، يعدّ أمراً ضرورياً، نظراً لكون الإعلام، بأذرعه المختلفة، وحقوله المتعددة، يشكل رافداً مهماً يمكن أن يسهم في تنقية البيئة من التلوث اللغوي، وتعبيد درب الإصلاح، وتقويم ما اعوجَّ منه، فضلاً على كونه ركيزة ورديفاً تستند إليها عملية تدريس اللغة في مراحل التعليم المدرسي والجامعي على حدَّ سواء.

إن ما ذكرناه آنفاً من فوائد علمية وعملية، تعود، على أولئك المشتركين في تلك الدورات، من المعلمين والمعلمات والمشتغلين في مجال الإعلام، يمكن أن يتحقق أيضاً لأولئك المشتغلين في الحقل الشرعي من الخطباء والوعاظ.

- تشجيع الطلبة على القراءة الحرَّة، والمطالعة غير المنهجية، وإقامة النوادي الثقافية، والأسواق الأدبية، بتوجيه من أساتذتهم، والمشرفين عليهم، لما لمثل هذه المناشط من مردود إيجابي على تحصيلهم العلمي، وتوسيع أفق تفكيرهم، ورفع منسوب ثقافتهم، ثم استقامة ألسنتهم.
- الإفادة مما توصلت إليه المجامع اللغوية العربية، والمؤتمرات التي تعقدها وزارات التربية والتعليم والجامعات العربية، والمؤلفات التي كتبها المبدعون من أبناء

الضاد – الإفادة مما توصل إليه هؤلاء من توصيات، وقرارات، في مجال تيسير اللغة العربية، وتطوير تدريسها في ميادين الصرف، والنحو، والبلاغة.

إن بقاء تلك التوصيات والقرارات حبيسة الخزائن، والصدور، والأوراق، يشكل خطوة، بل خطوات، تعود بنا إلى الخلف، في الوقت الذي تمضي فيه الشعوب بلغاتها قدماً في طريق التيسير، والتبسيط، والتطوير.

- الإفادة، ونحن بصدد تيسير الدرس اللغوي للعربية، وتطبيقه في مختلف مراحل ذلك الدرس، من المناهج التربوية، والدراسات اللغوية التطبيقية الحديثة التي يقوم بها الأجانب للنهوض بلغاتهم، وتطويرها.

لقد خضعت مناهج التعليم في اللغة الإنجليزية، وطرائق تدريسها، على سبيل المثال، إلى الكثير من التجارب، بهدف اختيار أكثرها سهولة ويسراً على الطلبة في مراحل التعليم المختلفة. إن المطلع على الكتب اللغوية للإنجليزية، يهوله الكم الكبير لها، والتسارع الهائل في إيجاد البدائل لكل ما يؤلف ويجرب، توطئة لاختيار أكثر تلك المناهج والأساليب ملاءمة للمعلمين والمتعلمين على حدّ سواء.

أما عندنا، في فلسطين، وفي غيرها من البلدان العربية، فيما نعتقد، فإن أمر المناهج بعامة، ومناهج اللغة العربية بخاصة، مختلف جداً. إن معظم كتب الصرف، والنحو، والبلاغة، والدلالة، ما زالت تكرر ما جاء في مؤلفات الخليل، وسيبويه، وابن جني، والمازني، وابن الحاجب، وابن يعيش، والجرجاني، والسكاكي .... دونما تغيير يعبر عن اختلاف الظروف، وتطور الحياة، باستثناء بعض الأمور الشكلية غير ذات الجدوى.

إننا بحاجة إلى الاطلاع على ما يجري حولنا، واستيعاب رياح التغيير التي تهب علينا من كل اتجاه، ثم التقاط النافع والمفيد مما تغرسه المدارس اللغوية والأدبية الغربية الحديثة من أفكار، ومناهج، وأساليب، من شأنها أن تأخذ بأيدينا نحو الهدف الذي نسعى إليه، وهو تطوير الدرس اللغوي للعربية، وتبسيط طرائق الوصول بهذا الدرس إلى عقول الناشئة ونفوسهم.

- ضبط النصوص الواردة في الكتب المدرسية، على اختلاف موضوعاتها، بالشكل الدقيق، لا سيما في مراحل التعليم الأولى، ثم الاستمرار في ذلك على نحو يتواءم والنمو الفكري للطلبة، بحيث نصل، في المراحل التعليمية المتقدمة، إلى وضع نكتفي فيه بضبط ما يخشى معه اللّبْس إن ترك دونما ضبط وشكل. وهذا من شأنه أن يأخذ بيد الطالب والمعلم، على حدٍّ سواء، إلى قراءة النصوص قراءة دقيقة، تمهيداً لفهمها، وتذوقها، والحكم عليها بطريقة علمية لا تحتمل الخطأ، أو التأويل.

- عدم الاقتصار في الاهتمام باللغة العربية، على مرحلة التعليم المدرسي فالجامعي فقط، وإنما البدء بهذه العملية منذ مرحلة رياض الأطفال؛ ذلك أن الملكة اللغوية، لدى الطفل، تتفتح منذ سني عمره الأولى، بل منذ شهوره الأولى، ثم تصل تلك الملكة إلى مرحلة من التوهج والتألق في سن مبكرة من عمره، وهي سن السادسة، كما يقول المتخصصون بعلوم التربية. ويعني هذا أن نبدأ، مع الأطفال، عملية غرس حب العربية، وتعلمها، والتعامل بها نطقاً، وحواراً، في نفوسهم، على نحو سهل وبسيط، وبطرقٍ غير مباشرة، لا اصطناع فيها، ولا مغالاة، وإنما بأساليب تقدم، من خلالها، العربية السليمة، لهذا الجيل الغضّ، مغلفةً بعطف الأب

المعلم، وحنان الأم المعلمة، والاستمرار في ذلك دونما كلالة، رغم ما يمكن أن يصادفنا من صعوبات أو عقبات.

إن لنا، في هذا المجال، أسوة بإحدى التجارب التي قام بها أحد الإخوة الزملاء في دمشق، وهو الدكتور عبد الله الدنان، الذي يشرف الآن، فيما علمت ورأيت، على روضة أطفال يتم فيها التعليم والتعامل مع الأطفال باللغة العربية الفصيحة السهلة البسيطة الميسورة. إن من شأن هذا، في حالة تعميمه وإشاعته، أن يُقَوِّمَ الألسنة، ويدربها على نمط سليم من النطق يبدأ، على نحو متدرج، بأخذ مواقعه في الحياة، بديلاً من العاميات.

- وإذا كان الدرس اللغوي للعربية، بهدف التيسير والتطوير، يشكل هدفاً علمياً نحرص عليه، ونسعى إلى تحقيقه بكل ما لدينا من طاقات وإمكانات، فإنَّ هذا الهدف يصبح، في فلسطين، ذا بُعْدٍ وطنيّ وقومي كبير، إذا ما علمنا أن هذه اللغة العريقة تزاحمها، في شؤون الحياة، ومناهج التعليم، لغتان رئيستان هما:

- **اللغة العبرية** التي زحفت وسيطرت، إلى حدٍّ كبير، على الواقع اللغوي الذي يحيا فيه فلسطينيو نكبة 1948م، وها هي ذي تزحف الآن بهدوء، ودونما ضجيج، إلى الواقع الذي يعيش فيه فلسطينيو نكسة 1967م.

- **اللغة الإنجليزية** التي سيطرت منذ أمد طويل، وما تزال تُحكم سيطرتها، على كثير من مناهج التعليم لدينا، وبخاصة مناهج التعليم العلمي والتقني.

إن واجبنا أمام زحف هاتين اللغتين، واحتلالهما مساحة مما يجب أن تشغله اللغة العربية، يحتم علينا أن نقوم بخطوات مدروسة، من شأنها الحدُّ من سرعة هذا الزحف، ثم القيام باحتوائه، والسيطرة عليه، والتحكم فيه. بَيْدَ أنّ هذا الأمر لا يستطيع

الفلسطينيون وحدهم القيام به، بل يجب أن تتضافر معهم جهود أبناء جلدتهم، ويمكننا تصور بعض معالم هذه الخطوات فيما يأتي:

- دعم تأليف المصادر العلمية المختلفة، كالموسوعات والمعجمات التاريخية، والكتب المتخصصة في مجالات العلوم، والطب، والزراعة، والهندسة، وغيرها، باللغة العربية، وهذا من شأنه أن يضع بين أيدي أبنائنا الطلبة، بل بين أيدي القراء العرب بعامة، مؤلفات حديثة باللغة القومية، تغنيهم عن الرجوع إلى أمثالها في الكتب الأجنبية.

- ترجمة تلك المؤلفات المكتوبة بلغات أجنبية، وبخاصة تلك التي كتبها مؤلفون فلسطينيون وعرب، إلى اللغة العربية، أو ليس من الغريب العجيب أن نقرأ ما كتبه علماءُ كبارٌ من أمثال: هشام شرابي، وإدوارد سعيد، وإبراهيم أبو لغد، وغيرهم، باللغة الأجنبية، ولا تكون تلك المؤلفات، التي خطوها بأيمانهم، قد وجدت، من أبناء قومهم، من يقوم بترجمتها ترجمة مناسبة إلى اللغة الأم، اللغة العربية ؟!.

- تغذية مواقع الشبكة العالمية "الإنترنت"، بالأبحاث المختلفة، والدراسات المتنوعة في شتى فروع المعرفة، باللغة العربية، حتى يتسنى للقارئ العربي أن يجد ضالته، بلغته القومية، في هذه الوسيلة المعرفية، التي تجتاح الآن بنفوذها العالم بأسره دونما توقف أو هوادة.

- وهناك أمرٌ يتردد في الخاطر، ويلحُّ على النفس، نودُّ عرضه، قبل أن نصل إلى خط النهاية، ونضع القلم، ويتمثل هذا الأمر في أن هناك تراثاً فكرياً وأدبياً عربياً فلسطينياً متفرقاً هنا وهناك في أنحاء فلسطين، وكثير من هذا التراث مخطوط،

وبعضه الآخر مبعثر ومهمل، إضافة إلى أن كثيراً مما أنتجه مفكرون وأدباء فلسطينيون، لا يجد، حتى الآن، من يهتم به بالجمع، والطباعة، والدراسة.

لقد عمد الإسرائيليو ن، منذ اللحظة الأولى لاحتلالهم الضفة العربية، على وجه التحديد، إلى دخول دور العبادة، والمتاحف، وبعض البيوت التي تهتم بالفكر والتراث، وصادروا كل ما وصلت إليه أيديهم من تراث، ثم نقلوه إلى جامعاتهم، ومراكز البحث عندهم. إن الزائر لمكتبة الجامعة العبرية، على سبيل المثال، يفاجأ عندما يرى جانباً من المخطوطات النادرة والثمينة، محفوظة في خزائن زجاجية مغلقة، وقد كتب على واجهتها اسم المسجد، أو المتحف، أو المكان الذي صودرت منه هذه النفائس.

إننا نتوجه من هذا المكان، الذي يعدُّ قبلة علم، ومحراب علماء، بطلب مساعدة الإخوة الأشقاء لإنقاذ هذا التراث، أو ما تبقى منه، من براثن الضياع، أو الإضاعة، ولحمايته من محاولات التشويه أو التزوير. إننا بذلك نقوم بعمل يقدم لنا المساعدة في مجالين؛

أحدهما وطني، يساعدنا في معركة الدفاع عن حقنا في تراب وطننا، الذي يحاول الأعداء، جاهدين، طمسه، وتغيير معالمه.

والآخر علمي، يشكل لنا مظهراً حضارياً لعطاء لا ينضب لهذه الأمة المجاهدة الخالدة.

والسلام عليكم ورحمة وبركاته،